الإمـام العلامـة
أحمد بن نصر الداوُدي، المسيلي، المالكي
وكتابه: النصيحة في شرح صحيح البخاري

د. عبد العزيز الصغير دخان *

* أستاذ الحديث وعلومه المشارك - كلية الدراسات الإسلامية والعربية - دبي

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

لم يتأخّر القطر الجزائريُّ عن الإسهام في العطاء العلمي منذ أن صُبغ أبناؤه بالإسلام عقيدة وشريعة، فظهر منهم علماء فحول، تركوا بصماتهم في التراث الإسلامي واضحة جلية، لكنّ بعضَهم لم يُكتب له من الشهرة ما كُتب لأقرانه وعلماء زمانه، لظروف تاريخية خاصّة.

وفي هذا البحث الذي هو جزء من بحث كبير ترجمةٌ لعالم من علماء الحديث، وعلم من أعلام المذهب المالكي بالقطر الجزائري، إنّه الإمام أحمد بن نصر الداودي المَسيلي، المالكي (ت٤٠٢)، صاحب كتاب: النصيحة في شرح صحيح البخاري، ثاني شرح بعد شرح الخطابي، والكتاب مفقود، اختلف حكمُه عليها بين القَبول والتأييد والنقد والمناقشة.

وقد قمتُ في هذا البحث بإعداد ترجمة شاملة لهذا العالم الجليل لم أرَ من قام بها من قبل، ونبّهتُ على جملة من الأخطاء التي وقع فيها بعضُ من ذكره أو ترجم له، ثمّ جمعت آراءه وأقوالَه المتعلّقة بشرح صحيح البخاري، والمذكورة في فتح الباري ودراستها بشكل مختصر، تاركا التفاصيل للتوسّع فيها لاحقا، على أن أقوم باستعراض أقواله في الفقه من خلال فتاواه الكثيرة التي تناقلها علماء المذهب المالكي، والتي ستصدر في كتاب قريبا إن شاء الله، آملاً أن أكون قد أدّيتُ بعضَ الواجب نحو هذا العالم الكبير من علماء الجزائر، الذين لم يكونوا يقلّون شأنا عن غيرهم من علماء المشرق والمغرب.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدِنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

ففي تاريخ أمتنا العلمي رجالٌ برعوا في فنون من العلوم والمعارف، ولكنّ ظروفاً وأسباباً حالت دون شهرتهم فبقوا في زوايا النسيان، لا يكاد يعرفُهم أحد، أو لم يكن لهم من الشهرة والذيوع ما لغيرهم من أقرانهم أو معاصريهم. ومن هؤلاء الأعلام: الإمام المحدث أبو جعفر أحمد بن نصر الداوُدي المَسيلي المالكي، المتوفى سنة ٤٠٢هـ.

وقد كنتُ في أول قراءتي في الحديث أقرأُ شرحَ ابن حجر على صحيح البخاري (فتح الباري)، وشرحَ العيني المسمّى (عمدةَ القارئ)، وهما متعاصران[1]، فأجدُهما يحيلان كثيراً على الداودي وينقلان عنه كثيراً، ولم أكن أدري يومَها مَن الداودي هذا، حتى قرأتُ بعضَ كتب تراجم علماءِ المغاربة، مثلَ كتاب (ترتيب المدارك) للقاضي عياض، وكتابَ (الديباج المذهب) لابن فرحون، وكتابَ (تعريف الخلف برجال السلف)، للعالِم الفاضل أبي القاسم الغول الديسي (من عين الديس، جنوب مدينة المسيلة – الجزائر)، وغيرَ ذلك من المصادر الأخرى، فرأيتُهم قد ترجموا له ترجمةً مقتضَبة، ولكنها مليئةٌ بالثناء عليه، وعلى علمه وسعة اطلاعه، فصحّ عزمي على الكتابة عن هذا الرجل الذي غمره النسيان، فلا يكاد يعرفُه كثيرٌ من المتخصصين في الحديث وعلومه، فضلاً عن طلاّب العلم وغيرهم.

هذا هو الأمر الأوّل الذي دفعني إلى الكتابة حول الداودي.

---

(١) توفي العيني سنة ٨٥٥هـ، وابن حجر سنة ٨٥٢هـ، فهما متعاصران، وقد كان بينهما ما يكون بين الأقران، لذلك سنرى العيني ينقل عن ابن حجر ولا يُسمّيه.

وأمرٌ ثانٍ لا يقلّ أهميةً عن الأوّل، وهو ما يمكن أن نسمّيَه (الأقربون أولى بأداء الواجب)، فقد عرفتُ أنّ أصل الإمام الداودي من مدينة المسيلة، وهي بلدتي التي نشأتُ بها وترعرعتُ، وعلى هذا، فالداودي باصطلاح المحدّثين بلديٌّ، وله عليّ حقُّ القرابة من هذا الجانب، وإنّه لشرفٌ لي - أيّما شرف - أن أنتسب إلى مدينة الداودي (المسيلة) التي كان لها تاريخٌ حافلٌ بالأمجاد في الحرب والعلم، وخرج منها كثيرٌ من العلماء[1].

لقد كان الداودي مُحدّثاً، جلس لإقراء الحديث وبثّه بين طلاّب العلم، وألّف شَرحين على أهمّ كتابين من كُتب الحديث، وهما صحيحُ الإمام البخاري وموطّأُ الإمام مالك، وكان إلى ذلك فقيهاً، له إسهاماتُه الواضحةُ في الفتوى على المذهب المالكي، وربّما خالف مذهبَه إلى ما يرى صوابَه في المذاهب الأخرى.

وقد قسّمتُ هذا البحثَ إلى ثلاثةِ مباحثَ:

المبحث الأول: في ترجمة الداودي وحياتِه وشيوخِه وتلاميذِه ومؤلفاتِه، وذلك من خلال جمع ما تناثر من أخباره في كتب الحديث، والتراجم، والتواريخ، والفقه، وغيرها.

المبحث الثاني: آراء الداودي واجتهاداتُه في جوانب الحديث وعلومه.

المبحث الثالث: مكانة الداودي عند الحافظ ابن حجر، وهذا باعتبار أنّ الحافظ ابنَ حجر هو الذي حفظ لنا كثيراً من مادّة كتاب شرح الداودي على صحيح البخاري.

---

(١) تحت البحث موضوعٌ حول تاريخ المسيلة، وبيانِ مَن يُنسب إليها من العلماء في القديم والحديث، وهو جزء من مشروع، يتضمّن دراسةً حول علماء الحديث في الجزائر في القديم والحديث، وذكرِ جهودهم، ومؤلفاتهم، في خدمة الحديث. أعاننا الله على إتمامه بمنّه، وكرمه وتوفيقه.

المبحث الأوّل: ترجمة الداودي

نحاول في البداية جمعَ ما تفرق من ترجمة هذا الإمام وعصره ومعاصريه في بعض كتب الرجال، أو ما تناثر من الكلام حوله في بعض الكتب الأخرى، وذلك بالقدر الذي يتسع له الوقت وتسمح به المصادر، ولعله يتيسر في المستقبل ما يمكننا معه استكمالُ الكلام على هذا الإمام، وإعطاؤه حقَه الذي يستحقه[1].

هو أبو جعفر أحمد بن نصْر، الداوُدي[2]، الأسدي[3]، المسيلي، التلمساني، من أئمّة المالكية[4].

أمّا عن مصدر نسبة الداودي، فالظاهر - والله أعلم - أنّه نسبة إلى الدواودة (أو

(١) مصادر ترجمة الداودي: ترتيب المدارك، ٦٢٣/٣. النجم الثاقب فيما لأولياء الله من المناقب، ابن صعد التلمساني، ص٧ (مخطوط). شجرة النور الزكية، مخلوف، ١١١/١. مدرسة الإمام البخاري في المغرب، للكتاني، ٥٦٧/٢، ٥٦٩، ٥٧٩. فهرس مخطوطات خزانة القرويين، ١٨١/١، رقم: ١٧٥. الديباج المذهب في أعيان المذهب، ابن فرحون، ص٣٥. نيل الابتهاج بهامش الديباج، ص٨٥ - ٨٦. نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، المقَّري، ٤٣٣/٥. نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان، أحمد النائب الأنصاري (١٣٣٥هـ - ١٩١٤م)، ص٧٠ - ٧١. تاريخ الجزائر العام، الجيلالي، ٢٧٢/١. نظام الحكومة النبوية المسمّى التراتيب الإدارية، عبد الحي الكتاني، ٤٨/١. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، ١٩٤/٢. تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، ١٦٢/٢. فهرس المخطوطات المصوّرة، فؤاد سيد، ٢٧٨/١. الأعلام، الزركلي، ٢٦٤/١. النشاط الثقافي في ليبيا، أحمد محمد عمر، ص١٤٠. دليل المؤلفين العرب الليبيين، ص٧٩. تاريخ ليبيا من الفتح العربي، إحسان عباس، ص٢١٢. أعلام ليبيا، طاهر أحمد الزواوي الطرابلسي، ص٤٩. تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ٢٧٧/٣. الغنية، فهرسة شيوخ القاضي عياض، ص١٧٢ - ١٧٣. التكملة لكتاب الصلة، ابن الأبار، ١٣٢/١. أعلام المغرب العربي، عبد الوهاب منصور، ٤٠٣/٤. المطبعة الملكية - الرباط. ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ١٤/٣. الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية، عبد العزيز بنعبد الله. مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، ١٥٦/٣.

(٢) يكتب الداودي بواو واحدة، ولكن ينطق بواوين، مثل اسم داود. وفي بعض المصادر إثبات الواوين معا.

(٣) وقال الذهبي: الأزدي. تاريخ الإسلام للذهبي، ٥٦/٢٨.

(٤) ورأيت أحمد التائب الأنصاري، قال في ترجمته، نقلا عن مختصر المدارك: الأموي. ولا أدري صحّةَ هذه النسبة، فإنّي لم أرها في جميع مصادر ترجمته. انظر: نفحات النسرين والريحان، ٧٠.

الزواودة، أو الذواودة) الذين كانوا يقيمون بهذه المنطقة من الجزائر، ولهم ذكرٌ كثيرٌ في تاريخ هذه المنطقة، وقد تردّد ذكرُهم في تاريخ ابن خلدون وغيرِه[1].

لا يُعرف تاريخُ ولادة الداودي، ولم أجد في جميع المصادر التي ترجمت له، أو ذكرته ما يشير إلى ذلك. لكن يمكن أن نستنتج تاريخَ ولادته تقريبا، إذا عرفنا أنّ من أقرانه الإمامَ أبا الحسن القابسي[2]، وقد اشترك معه في جملة من التلاميذ، وكانت ولادةُ القابسي سنة ٣٢٤هـ، وتوفي سنة ٤٠٣هـ – أي بعدَ وفاة الداودي بسنة واحدة – فلا يبعد أن تكون ولادةُ الداودي قريبةً من ذلك، والله أعلم.

أمّا أصلُه، فهو من المسيلة، وهي التي كانت تُسمّى قديما (المحمدية) نسبة إلى من بناها، وهو أبو القاسم محمد بن عبيد الله العبيدي الشيعي.

وقد جزم القاضي عياض بنسبته إلى المسيلة، ثمّ قال: «وقيل: من بسكرة، وكان بطرابلس»[3].

وقد نسبه ابنُ خير الإشبيلي (ت٥٧٥هـ) في فهرسته إلى المسيلة، فقال: أبو جعفر أحمد ابن نصر الداودي الفقيه المالكي من أهل المسيلة[4].

ولكن هل عاش الداودي في المسيلة؟ هناك ما يدلّ على أنّه حدّث بالمسيلة قبل أن يخرج منها إلى طرابلس، ففي ترجمة أحد تلامذته، وهو أحمد بن محمد بن عبيدة المعروف بابن ميمون، أنّه سمع من أبي جعفر بالمسيلة[5].

---

(١) انظر مثلا تاريخ ابن خلدون، وانظر أيضا: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ١٧٣/٣، ١٨٣، ١٨٦، ٢٠٣، ٢٠٤.

(٢) هو أبو الحسن عليّ بن محمد بن خلف، المعافري، القروي، المشهور بالقابسي، كان إماماً من أئمّة العلم بإفريقية، وكان ضريرا. انظر ترجمته في: ترتيب المدارك، ٦١٦/٣، تذكرة الحفاظ، ١٠٧٩/٣، مشارق الأنوار، ٣٦/١، وغيرها.

(٣) ترتيب المدارك، ١٠٢/٧. وقد رأيت الشيخ محمد الفاسي في فهرس مخطوطات خزانة القرويين (١٨١/١) يقول: وأصلُه من طرابلس، وهذا غيرُ صحيح، فلم أرَ من نسب أصلَه إلى طرابلس، وإنّما المنقول من كلامهم أنّه كان بطرابلس، وبها أملى كتابَه النامي في شرح الموطّأ.

(٤) فهرسة ابن خير الإشبيلي، ٧٦.

(٥) انظر: الصلة، ابن بشكوال، ٥٢/١.

عاش الداودي بعضَ السنوات من عمره بطرابلس الغرب[1]، ينشر العلمَ بين طلاّبه. قال ابن فرحون:«وبها أصلُ كتابه في شرح الموطأ »، وهو الكتاب المسمّى (النامي في شرح الموطأ).

ولم أجد في ترجمته ما يشير إلى أنّه دخل القيروان أو أقام بها، ولكنّ الأخ الفاضل الدكتور الحسين بن محمد شواط عدّه ضمن علماء المدرسة القيروانية، وذكر مؤلفاتِه ضمن مؤلفات المدرسة القيروانية[2]، ولا أدري مستندَه في ذلك، ولا أظنّ ذلك صحيحاً.

وهناك عالم آخر يقال له أيضا: أحمد بن نصر الداودي، وهو غيرُ الداودي الذي نتحدّث عنه، وقد ترجم له صاحب شجرة النور الزكية تحت رقم (١٥٣)، وهو أقدم، لأنّه توفي سنة ٣٠٧هـ. وقد ذكره للتمييز بينه وبين أحمد بن نصر بن زياد الهواري المتوفى سنة ٣١٩هـ، حيث قال: «وفي المالكيين القرويين من يشبهه وهو أحمد بن نصر الداودي المتوفى سنة ٣٠٧هـ»[3].

وقد اختلط الأمر على الزركلي في الأعلام فجعلهما واحداً، فوقع في أخطاء، حيث كنّى الداودي بأبي حفص، والصواب أنّه أبو جعفر كما هو مشهور عند كلّ من ذكره، ثمّ جعل وفاته سنة ٣٠٧هـ، وهذا خطأ أيضا، فوفاة الداودي كانت سنة ٤٠٢هـ، أمّا ما ذكره فهي سنة وفاة الداودي الآخر.

والغريب أنّه أحال على شجرة النور برقم (١٥٣)، بينما ترجمة الداودي برقم (٢٩٣)، حيث ظنّ أنّه هو الداودي المشهور، ثمّ نسب إليه كتابَ الأموال[4]، وهذا خطأ آخر.

أمّا الداودي المشهور فترجمته في شجرة النور[5] تحت رقم (٢٩٣)، ولم يرد في

(١) وهي طرابلس المعروفة اليوم الواقعة في ليبيا.

(٢) انظر: مدرسة الحديث بالقيروان، ٢/٧٩٥.

(٣) شجرة النور الزكية، ٨٢ (رقم: ١٥٣).

(٤) انظر: الأعلام، الزركلي، ١/٢٦٤. ط١١، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان. ١٩٩٥م.

(٥) شجرة النور الزكية، ١١٠ – ١١١. وقد جعل وفاته سنة ٤٤٠هـ، وهذا خطأ.

ترجمته أنّه من أهل القيروان، بل فيها أنّه كان بطرابلس، ومن هناك أنكر على علماء القيروان بقاءَهم تحت سلطة العبيديين، والله أعلم.

وممّا يرجّح أنّ الداودي ليس من علماء القيروان أنّ صاحب كتاب معالم الإيمان[1] لم يذكره في كتابه، رغم أنّه استوعب ذكرَ جميع من له صلةٌ بالقيروان، والله أعلم.

وأخشى أن يكون الدكتور الفاضل حسين قد وقع فيما وقع فيه الزركلي من ظنّ الاثنين واحداً، والله أعلم[2].

---

(١) معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، عبد الرحمن بن محمد الأنصاري، الدباغ(ت٦٩٦هـ).

(٢) لقد كتب لهذا الإمام أن يظلم في كلّ زمان، فقديما لم يُوفه العلماء حقّه في ترجمته، وحديثا خلط كثير من المحققين بينه وبين غيره.

وأسوق هنا مثالاً واحداً فقط لهذا الخلط الحديث:

الأوّل: ما فعله محققو الذخيرة للقرافي: الأساتذة الفضلاء: محمد حجي وسعيد أعراب ومحمد بو خبزة، حيث خلطوا بينه وبين أبي الحسن عبد الرحمن بن محمد البوشنجي الداودي الشافعي(ت٤٦٧هـ).

ففي فهرس الأعلام بذيل الكتاب المذكور ذكر المحققون الداودي مرّتين، الأولى للداودي المالكي، والثانية للداودي البوشنجي الشافعي، والحقيقة أنّ أغلب المواضع – وربّما كلّها – التي عزوها إلى الداودي البوشنجي هي في الحقيقة للداودي المالكي.

ويكفيني هنا اختصاراً أن أشير إلى موضعين اثنين فقط:

ففي (٣/٣٨٥) من الذخيرة ما نصّه: «وقال الداودي: هو فرض – أي الجهاد – على من يلي الكفار». فظنّه المحققون الفضلاء الداودي البوشنجي فذكروه في فهرس الأعلام، ٢٧٢/١٤. والصواب أنّه الداودي المالكي أبو جعفر، لأنّ قوله المذكور هنا في الذخيرة مذكور في كتب المالكية الأخرى بنصّه. انظر مثلا: المعيار المعرب، ٢٠٨/٢.

وفي (٣/٤١٥) من الذخيرة ما نصّه: «وحكى الداودي أنّ أكثر أصحاب مالك يكرهون الفداء بالمال..»، فجعله المحققون في فهرس الأعلام من قول الداودي الشافعي، ٢٧٢/١٤. والصواب أنّه أبو جعفر الداودي المالكي جزما، لأنّ قوله بنصّه مذكور في كتابه (الأموال، ١٧٥)، وفي البيان والتحصيل لابن رشد، ٥٦٣/٢، والمعيار المعرب، ١٧٢/٢.

وأغلب الظنّ أننّا لو تتبّعنا المواضعَ التي نسبها المحققون إلى الداودي البوشنجي الشافعي وقارنّاها بكلام الداودي المالكي في مصادر الفقه المالكي، لوجدناها كلّها في الواقع للداودي المالكي. ولعلّ المحققين الفضلاء يستدركون ذلك في طبعة قادمة، فليس من العدل أن يُهضم الداوديُّ المالكي حقَّه، وتُنسَبَ أقوالُه إلى غيره.

ولا يخفى على المحققين الفضلاء أنّ كتاب الذخيرة كتاب في الفقه المالكي، فما علاقة الداودي البوشنجي الشافعي بكتاب مالكي؟!

أمّا تفاصيل حياته فليس في المصادر ما يشير إلى شيء من ذلك، كلّ الذي نعرفه أنّه بعد إقامته بطرابلس مدّة من الزمن، انتقل إلى مدينة تلمسان في أقصى غرب الجزائر، حيث أقام بها مدّة لا نعرف تحديدها.

قال أبو القاسم حاتم بن محمد الطرابلسي(ت ٤٦٩هـ): «وكان أبو جعفر الداودي – حين دخلتُ إلى المشرق – حياً بتلمسان، فلم يمكنّي لقاؤه؛ لتغرُّب الطريق من الجهة التي خرجتُ إليها من البحر»[١]. وكان الطرابلسي قد رحل من الأندلس إلى المشرق سنة ٤٠٢هـ[٢]، أي السنة التي توفي فيها الداودي بتلمسان.

ثمّ وجدت في نوازل العلمي عن أبي العباس أحمد بن عليّ الزقاق، قال: كان بطرابلس، ثمّ انتقل إلى تلمسان، وبها ألّف كتباً كثيرةً، منها النصيحة في شرح البخاري.. كان إماماً متفننا، توفي بتلمسان سنة ٤٤٢هـ.. [٣].

وهذا النصّ يفيدنا أمرين اثنين:

الأوّل: أنّ كتاب النصيحة ألّفه الداودي في تلمسان.

الثاني: أنّ معظم كتبه ألّفها في تلمسان، وصيغة التكثير المذكورة تدلّ على أنّ له كتباً أخرى غيرَ ما ذُكر في ترجمته.

ولعلّ الذي جعل الداوديَّ يتجاوز القيروان ليقيم في تلمسان أنّ القيروان وقتها – أي قبل سنة ٤٠٢هـ – كانت مسرحا لكثير من الصراعات، وكذلك كانت مدينة المسيلة، وكانت تلمسان أوفرَ حظّا من الأمن والاستقرار، وأكثرَ اهتماما بالعلم والعلماء، فاختارها الداودي ليحطّ فيها عصا التسيار، وبقي بها حتى توفي سنة ٤٠٢هـ[٤].

عصر الداودي:

من المؤكّد أنّ الداوديَّ عاش في القرن الرابع الهجري (وخاصّة النصف الثاني منه

(١) فهرسة ابن خير الإشبيلي، ٧٦.

(٢) سير أعلام النبلاء، ٣٣٧/١٨.

(٣) تعريف الخلف برجال السلف، ٥٦٨/٢.

(٤) فهرسة ابن خير الإشبيلي، ٧٦.

إلى بداية القرن الخامس الهجري)، وشهد أحداثَه الكبرى، خاصّة أيامَ الدولة العبيدية (الإسماعيلية) وما كان بينها وبين أهل المغرب من صراع امتدّ إلى سنوات طويلة (من ٢٩٦هـ إلى ٣٦٣هـ)، وانتهى بخروج العبيديين من المغرب إلى مصر، فقد أرسل المعزّ لدين الله الفاطمي قائده جوهر الصقلي إلى مصر، فاستطاع فتحها، وخطب للمعزّ على منابرها، وقام جوهر الصقلي ببناء القاهرة، وفي سنة ٣٦٢هـ وصل المعز إلى الأسكندرية، واستقر بقصره بالقاهرة سنة ٣٦٣ هـ، وظلّت الدولة العبيدية قائمة إلى سنة ٥٦٤هـ، حيث سقطت بموت العاضد آخرِ حُكامها بمصر.

وقبل أن يرحل الفاطميون إلى مصر أوكلوا أمرَ إفريقيا إلى بني زيري (حكامِ الدولة الصنهاجية) الذين استمرّوا في حكم القيروان وولائهم للفاطميين، لكنّه لم يكن ولاءً شديداً، ولذلك بدأ ضغطُ المذهب الفاطمي في أيامهم يَخفّ، ونشط علماءُ أهل السنة في القيروان وغيرِها، حتى كانت سنة ٤٣٥هـ، حيث أعلن المعزّ بنُ باديس أحدُ حكام الدولة الصنهاجية خلعَ طاعة العبيديين والدخولَ في طاعة الدولة العباسية ببغداد.

وقد شهد الداودي نهايةَ الدولة العبيدية بإفريقيا، ولكنّه لم يعش ليشهد نهايةَ تأثيرهم على الدولة الصنهاجية، فقد توفي سنة(٤٠٢هـ)، أي قبل أن يُقْدِم المعزّ بن باديس على نزع طاعتهم، وإعلانِ ولائه للدولة العباسية[1].

وفاته:

بعد سنوات حافلة بالعطاء العلمي والتصنيف والتدريس، توفي الإمامُ الداودي بتلمسان سنة ٤٠٢هـ - ١٠١١م، وقبرُه شرقي باب العقبة[2]، ولا ندري كم دامت إقامتُه بتلمسان إلى حين وفاته، لأنّنا لا نعرف تاريخَ قدومه إلى تلمسان.

---

(١) ذكر بعضُ من ترجم للداودي تاريخاً آخر لوفاته وهو ٤١١هـ، فإن صحّ ذلك، فيكون الداودي قد أدرك السنواتِ الأولى من حكم المعزّ بن باديس، حيث بدأ المذهب العبيدي يتراجع أمام مذهب أهل السنة، واستمرّ ذلك، حتى كانت سنة ٤٣٥هـ، حيث أعلن المعزّ رسمياً خروجَه عن طاعة العبيديين.

(٢) فهرسة ابن خير الإشبيلي، ٧٦. عمدة القاري، ٢٩٨/١٣. المعجم المفهرس لابن حجر، ٣٩٨/١، الديباج المذهب، ابن فرحون، ٣٥/١. تعريف الخلف، ق١٠/٢.

شيوخه:

لقد ذكر ابنُ فرحون جملةً جديرةً بالمناقشة والتحليل. فقد قال في ترجمة الداودي: «وكان درسُه وحده، لم يتفقه في أكثر علمه على إمام مشهور، وانما وصل بإدراكه»[1].

قلت: والظاهر أنّ ابنَ فرحون فهم هذا المعنى من القصّة التي ساقها القاضي عياض، فقد ذكر أنّ الداوديَّ كان بطرابلس، ومن هناك أنكر على علماء القيروان عدمَ خروجهم منها عندما سيطر عليها العبيديون (الشيعة الإسماعيلية)، ولكنَّ علماءَ القيروان كان لهم رأي آخر، فقد أجابوه: «اسكت! لا شيخ لك»[2].

وقد بيّن القاضي عياض مرادَهم، فقال: «يشيرون أن لو كان له شيخ يفقهه حقيقةَ الفقه لعلم أنّ بقاءَهم مع مَن هناك من عامّة المسلمين تثبيتٌ لهم على الإسلام وبقيةٌ صالحة للإيمان، وأنّه لو خرج العلماءُ من إفريقية لما بقي فيها من العامة آلافُ الآلاف، فرجّحوا خيرَ الشرين»[3].

ويقول العلماء المغاربة عمّن تابع مذهب العبيديين أنّه تشرّق، يعني: صار على مذهب العبيديين، حيث كان قدوم العبيديين من المشرق[4].

وقد كرّر محقّقُ كتاب (الأموال)[5] هذه الدعوى الغريبة، بل جعلها منقبةً للداودي، إذ كان عصاميا لم يتتلمذ على شيخ معيّن، وجعله أمراً يستحقّ التقدير، وهذا أمرٌ غريب! فمتى كان العزوفُ عن طلب العلم على يد المشايخ منقبةً يُمدح عليها فاعلُها، بل إنّ العكس هو الصحيح، وخاصّة في ذلك العصر الذي عاش فيه الداودي رحمه الله، فقد كان عصرَ الرواية والرحلة في طلب الحديث والأسانيد العالية.

وقد ذكر بعضُ من كتب عن الداودي أنّ مترجميه لم يذكروا له شيخاً واحداً، وهذا

(١) الديباج المذهب، ابن فرحون، ٣٥.

(٢) ترتيب المدارك، عياض، ٦٢٣/٣.

(٣) المصدر السابق، ٦٢٣/٣ .

(٤) الكامل في التاريخ، ١١٤/٨.

(٥) وهو الدكتور محمد حسن الشلبي. انظر الأموال، ص ٢١ – ٢٢.

كلامٌ صحيحٌ بالنظر إلى مصادر ترجمة الداودي، حيث لم يذكروا له شيئا من ذلك فعلاً، وإنّما تناقلوا ما قاله القاضي عياض من أنّ درسَه كان وحده، وأنه لم يتفقه في أكثر علمه على إمام مشهور، وإنما وصل بإدراكه.

والحقيقة أنّني وقفتُ أمام هذا الكلام موقفَ الناقد، إذ لم يقنعْني أن يكون الداودي على جانب كبير من العلم، في اللغة، والحديث، والفقه، ثمّ يكون سِجِلُّه خاليا من المشايخ الذين أخذ عنهم، ففتّشت قليلا علّني أجد ما يَشفي غليلي، فإذا بي أجدُ ما يدفع هذه التهمةَ عن الداودي.

أوّلا: ذُكر للإمام الداودي أربعة مشايخ، وهم:

١ – إبراهيمَ بنَ خلف، وهو من الأندلس. سمع أباه ورحل فسمع بكار بن محمد وأبا سعيد بن الأعرابي وغيرهما. قال في التكملة: روى عنه أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي[١].

٢ – إبراهيم بن عبد الله أبو اسحاق الزبيري المعروف بالقلانسي. توفى سنة ٣٥٩هـ، أو بعدها[٢].

٣ – أبو سليمان ربيع القطان بن عطاء الله القرشي المتوفى سنة(٣٣٣هـ). تفقّه عليه الداودي ولازمه[٣].

٤ – عليّ بن محمد بن مسرور الدباغ، أبو الحسن، رحل وسمع من كثير من العلماء. سمع منه أبو الحسن القابسي وأبو جعفر الداودي وغيرهما[٤].

ثانيا: ذكر الإمام أبو بكر محمدُ بنُ خير بن عمر بن خليفة الإشبيلي في فهرسته تواليفَ أحمد بن نصر الداودي وجميعَ رواياته عن شيوخه، وذكر أسانيدَه التي تصله

(١) التكملة لكتاب الصلة، ١/١١٥.

(٢) الديباج المذهب، ١/٨٨. شجرة النور، ٨٣ (رقم: ١٦١).

(٣) ترتيب المدارك، ٥/٣١١، شجرة النور، ٩٤ (رقم: ٢١٦).

(٤) ترتيب المدارك، ٦/٢٥٨.

بالداودي[1]، وهذا يعني أنّ الداودي كان له جملةٌ من الشيوخ، الأمر الذي جعل ابنَ خير الإشبيلي يهتمّ بها ويحرص على جمعها في ثَبَتِه.

فهذا الذي ذكرته يردّ دعوى أنّ الداودي لم يكن له شيوخ تلقّى عنهم العلم، ولعلّ استمرارَ البحث في بطون الكتب سيكشف لنا عن مشايخَ آخرين للداودي، لم يذكروا في ترجمة الداودي، ولكن ذكر الداوديُّ في تراجمهم على أنّه أحد تلاميذهم.

وبناء على هذا، فإنّ الجملةَ التي ذكرها القاضي عياض لا تعني أبدا أنّ الداوديَّ لم يكن له شيوخ تلقّى العلم عنهم، بل إنّي أرجّح - وإن كنتُ لا أملكُ دليلاً قاطعاً جازما - أنّ الداوديَّ قد رحل إلى المشرق مثل بقية معاصريه، وإلاّ فما الذي يجعله يترك بلده المسيلة ويذهب إلى طرابلس وهي في أقصى الشرق بالنسبة للمسيلة.

وربّما يؤكّد هذا ما عرف من أنّ أوّل مَن أدخل صحيح البخاري إلى بلاد المغرب هو - على الراجح - الإمام أبو الحسن محمد بن عليّ القابسي القيرواني، وذلك سنة ٣٥٧هـ، وقد توفي القابسي سنة ٤٠٣هـ، أي بعد سنة واحدة من وفاة الداودي(٤٠٢هـ)، وهذا يعني أنّهما كانا قرينين.

بل أكثرُ من ذلك وجدتُ أنّ الرجلين قد اشتركا في جملةٍ من التلاميذ، منهم: كامل بن أحمد بن يوسف الغفاري، وأبو عبد الملك مروان بن علي البوني، وأبو المُطرّف عبد الرحمن بن سعد بن جرج، وحيون بنُ خطاب بن محمد الأندلسي، وأبو الوليد هشامُ بن عبد الرحمن المعروف بالصابوني[2].

بل إنّ من أقران الإمام الداودي أو معاصريه أبا محمد عبدَ الله بنَ أبي زيد القيروانيَّ(ت٣٨٦هـ)، ومحمدَ بنَ قاسم بنِ محمود(ت٤٠٣هـ)، وأبا محمد عبدَ الله بنَ إبراهيم الأصيلي(ت٣٩٢هـ)[3]، وهؤلاء كلّهم رحلوا إلى المشرق طلباً للعلم.

---

(١) فهرسة ابن خير الإشبيلي، ٣٩١.

(٢) انظر تراجمهم ضمن تلاميذ الداودي.

(٣) تذكرة الحفاظ، ١٠٧٩/٣، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ١٣٩/٣، شذرات الذهب، ١٤٠/٣.

فكيف يرحل أقرانُه ولا يرحل، وهو أقربُ منهم إلى بلاد المشرق، وقد كان المشرق في القرن الرابع في أوج ازدهار العلم وكثرة العلماء، وازدحمت الطرق بطلاب العلم الراحلين إلى المشرق لتحصيل الأسانيد العالية، وكانت الرحلة في ذلك الوقت - وهي كذلك في كلّ وقت - شرفاً لكلّ طالب علم، بل كان العالِمُ الذي لا يرحل يُعرّض نفسه للقدح والزهد في الرواية عنه، قال يحيى بنُ معين: «ثلاثةٌ لا تؤنسْ منهم رشدا..». وذكر منهم: «ورجل يطلب علم أهل بلده، ولا يرحل»[1].

فهل يُتصوّر أن يحرص طلاّبُ العلم من القيروان، بل ومن بلاد الأندلس، على الرحلة إلى المشرق، مع بعد الطريق وكثرة المشقّة، ويزهد الداودي الذي هو أقربُ منهم إلى بلاد المشرق؟!

ولا يبعد أن يكون الداودي أحدَ الذين كان لهم شرفُ إدخال صحيح البخاري إلى بلاد المغرب، بعد أن سمعه بالمشرق بالأسانيد العالية، على غرار ما فعل قرينُه الإمامُ أبو الحسن القابسي وغيرُه، وإلاّ فمن أين جاءته نسخةُ صحيح البخاري التي قام بشرحها في سنين؟

وكيف يستجيز الداوديُّ لنفسه أن يُقدم على شرح صحيح البخاري في زمن الرواية والأسانيد العالية، ثمّ يحرصُ طلاب العلم على روايته عنه، لو لم يكن أخذه عن شيوخه؟

والملاحَظ أنّ الإمام الداودي هو أوّل مَن قام بشرح صحيح البخاري شرحا كاملا، وهذا أمرٌ لم يفعلْه الإمامُ أبو الحسن القابسي أو غيرُه، وإنّما كانت عنايتُهم به مقصورةً على الرواية والمُدارسة والبحث واستثارةِ الفوائد أثناءَ السماع[2].

ثمّ هَبْ أنّ الداوديَّ لم يرحل، فهذا القاضي عياضٌ لم يرحل أيضاً، ومع ذلك، فلا يتردّدُ أحدٌ في الجزم بكثرة شيوخه الذين أخذ عنهم الحديثَ عند مرورهم على مدينة سبتة، ذاهبين من الأندلس إلى بلاد المشرق، أو قافلين من المشرق إلى الأندلس، وحتى رحلتُه إلى الأندلس إنّما كانت بعد أن قاربَ الثلاثين، وبعد أن ذاع صِيتُه وعلت مكانتُه في العلم،

(١) الرحلة في طلب الحديث، ٨٩، معرفة علوم الحديث، ٩، مقدمة ابن الصلاح، ٢٤٥.

(٢) انظر: مدرسة الحديث في القيروان، حسين شواط، ٢٨٢/١.

حتى إنّ بعض مشايخه عارضوا رحلتَه، وحجّتُهم بأنّ من سيرحل إليه عياض هو أحوجُ إلى عياض في العلم من احتياج عياض إليه[1].

أقول: فلماذا لا يكون الأمرُ كذلك بالنسبة للداودي، وهو الذي أقام بطرابلس الغرب فترة طويلة وأملى فيها شرحَه على الموطأ، وكان العلماء يمرّون على طرابلس الغرب قادمين من المشرق إلى بلاد المغرب والأندلس أو بالعكس، فهل كان الداوديُّ يضيّع هذه الفرصةَ العظيمة التي جعلت من القاضي عياض إماماً عظيماً؟

ومدينة طرابلس التي كان الداودي يقيم بها كان بها أبو الحسن عليّ بن أحمد بن زكرياء، المعروف بابن ذكوان (ت ٣٧٠هـ)، وهو محدّث كبير له مؤلفات في الحديث والرجال، وله سماعٌ وسندٌ عالٍ[2]، وكان من تلاميذه أبو الحسن القابسي، قرينُ الداودي، فأولى بالداودي أن يحرص على التتلمذ على يديه والأخذ عنه.

ومن العلماء الكبار الذين أقرأوا العلم بطرابلس أبو محمد عبد الله بن أبي هاشم بن مسرور التجيبي المعروف بابن الحجّام (ت ٣٤٦هـ)، وهو من العلماء الذين أخذ عنهم أبو الحسن القابسي، وأبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني[3].

والذي يؤكّد هذا الأمرَ ما ذكره القُضاعي في ترجمة إبراهيم بن خلف الأندلسي الذي أخذ عنه الداودي، فقد قال عنه: «.. وهو من الأندلس. سمع أباه ورحل فسمع بكار بن محمد وأبا سعيد بن الأعرابي وغيرهما[4]، والأقربُ إلى الصواب أن يكون الداودي قد أخذ عنه عند رجوعه من المشرق، مارّا على طرابلس الغرب، والله أعلم.

ثمّ إنّ طرابلس أيضا لم تكن بعيدةً عن مصر، وكانت مصر في تلك الأيام تعجّ بفحول علماء الحديث، من أمثال الحافظ الكبير حمزة بن محمد الكناني(ت٣٥٧هـ)، وأبي بكر

(١) انظر: التعريف بالقاضي عياض لولده محمد، ص١٠٦. ط٢، تحقيق: محمد بن شريفة. وزارة الأوقاف المغربية، ١٤٠٢هـ.

(٢) ترتيب المدارك، ٥٣٧/٣.

(٣) معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، ٥٧/٣.

(٤) التكملة لكتاب الصلة، ١١٥/١.

محمد بن سلمان النعالي(ت٣٨٠هـ)، وغيرهما، وهذان المذكوران وغيرهما من مشايخ أبي الحسن القابسي قرين الإمام الداودي.

والملاحظ أنّ ابن أبي زيد القيرواني من معاصري الداودي، ولكنّه أسنّ منه (ولد سنة٣١٠هـ - وتوفي سنة ٣٨٦هـ)، ومع ذلك فإنّ الداودي والقابسي قد شاركاه في بعض تلاميذه، فابن الفرضي الذي يُعدّ في جملة تلاميذ الداودي هو أيضا تلميذ لابن أبي زيد، وأبي الحسن القابسي.

واشترك الداوديُّ أيضا مع الأصيلي في التلاميذ، فقد روى عنهما - وعن أبي الحسن القابسي - أبو عبد الملك البوني[١].

وبعد هذا التقرير رأيت على هامش كتاب مجالس القضاة والحكام[٢] ترجمة مقتضبة للداودي، ذكر فيها محققُ الكتاب أنّه رحل إلى المشرق، وأحال على الديباج، والترجمان المعرب للتسولي(وهو مخطوط)[٣]، ومعجم المؤلفين.

قلت: ولم أر في الديباج ومعجم المؤلفين إشارة إلى رحلته إلى المشرق، فلعلّه نقله من الترجمان المعرب.

وإذا ثبت ما ذكره، صحّ ما قرّرته استنباطاً في حديثي السابق، ولله الفضل والمنّة.

ويُمكن أن يُستأنس في هذا بما ذكر في ترجمة تلميذ الداودي: كامل بن أحمد بن يوسف الغفاري، ففي ترجمته: «وله رحلة إلى الشرق، روى فيها عن أبي جعفر الداودي، وأبي الحسن القابسي، والله أعلم»[٤].

أمّا حقيقةُ خلافه مع علماء القيروان، فقد كان الداودي شديداً في موقفه من العبيديين، إلى درجة تكفيرهم، بل تكفير من يتعامل معهم[٥]، وبناء على ذلك اتّخذ ذلك الموقفَ الذي

(١) تاريخ الإسلام، ٥٠٧/٢٩.

(٢) مجالس القضاة والحكام، ٢٤٩.

(٣) المكتبة الوطنية بتونس، رقم: ٥٣٥٥.

(٤) معجم البلدان، ٢٩١/٤.

(٥) انظر فتواه في ذلك في ترتيب المدارك، ٢٧٤/٧. معجم أعلام الجزائر، ٢٧٢/١.

لم يوافقْه عليه علماءُ القيروان، الذين، وإن لم يرضوا عن العبيديين، لكنّهم رفضوا أن يخرجوا من القيروان، وفضلوا أن يقوموا بدورهم في حماية السنة مهما كلّفهم الأمر، ورجّحوا مصلحةَ بقائهم بين أظهر عامّة المسلمين؛ ليعلّموهم ويرشدوهم، ويحولوا بينهم وبين الانحراف عن السنة، ومتابعة مذهب العبيديين.

ويظهر أنّ الداودي لم يستوعبْ موقفَهم جيّدا، فأنحى عليهم باللائمة، ممّا أدّى إلى وقوع تلك القطيعة التي كلّفته هذا الإهمالَ لتاريخه في مقابل ما حُفظ من تاريخ أقرانه، أمثالِ أبي الحسن القابسي، وابنِ أبي زيد القيرواني، والأصيلي، وغيرِهم.

إلاّ أنّه ينبغي التنويهُ بأنّ هناك أسباباً أخرى قد تقف وراء شهرة العالم أو عدمِ شهرته، نذكر منها على سبيل المثال: كثرة طلاب الشيخ وقلّتهم، وتصدّي الشيخ للرواية أو عزوفه عن ذلك، ومشاركة الشيخ في الفتوحات من عدمها، فهذه الأسباب وغيرُها قد تكون - منفردةً أو مجتمعة - عاملا مُهمّا جداً في شهرة الشيخ أو خمول ذكره.

ولست هنا بصدد الترجيح بين موقف الداودي وموقف علماء القيروان، إلاّ أني أقرّر أنّ الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوّره، فربّما كان لكلّ طرف تصوّر معيّن ينبني على أدلّة معيّنة، انتهت به إلى اتّخاذ موقف معيّن، ولكلٍّ وجهةٌ هو مولّيها، وعند الله تجتمع الخصومُ.

ثناء العلماء عليه:

لقد حفلت كتبُ التراجم بالثناء على الداودي، وبيانِ مكانته العالية في العلم، خاصّةً في علوم اللغة والحديث والفقه، وهي التي عليها مدارُ الشريعة.

فقد أثنى عليه القاضي عياض(ت٥٤٤هـ) ثناءً عَطراً، فقال: «من أئمّة المالكية بالمغرب، والمتّسعين في العلم، المجيدين للتأليف... كان فقيهاً، فاضلاً، عالماً، متفنناً، مؤلّفاً مجيداً، له حظّ من اللسان والحديث والنظر»[1]. وكفى بهذه الشهادة من القاضي عياض.

(١) ترتيب المدارك، القاضي عياض، ١٠٢/٧.

وأثنى عليه الإمام السُّهَيليُّ(ت٥٨١هـ) في (الروض الأنُف)، ووصفه بأنّه من أهل الثقة والعلم[١].

وقال الذهبي(ت٧٤٨هـ): «أحمد بن نصر أبو جعفر الأزدي، الداودي، المالكي، الفقيه. كان بطرابلس المغرب، فأملي بها كتابه في شرح الموطأ، ثم نزل تلمسان، وكان ذا حظ من الفصاحة والجدل»[٢].

وقال ابنُ فرحون(ت٧٩٩هـ): «وكان فقيهاً، فاضلاً، متقناً، مؤلفاً، مُجيداً، له حظ من اللسان والحديث والنظر .. وكان درسُه وحده، لم يتفقه في أكثر علمه على إمام مشهور، وانما وصل بإدراكه»[٣].

وقال أبو عبد الله الأنصاري، المشهور بابن صَعَد التلمساني(ت٩٠١هـ):«كان رحمه الله علاّمةَ العلماء، من أكابر الأولياء، مشهوراً بإجابة الدعاء .. كان من أئمّة المالكية بالمغرب، وكان فقيهاً، فاضلاً، إماماً، مقدَّماً»[٤].

ونقل الخُزاعي التلمساني عن أبي العباس الفقيه أنّه قرَنَه بجملة من العلماء الأعلام المشاهير فقال: «وقد نقل الثقاتُ، الأثباتُ، العلماء، المحققون لما ينقلون، كأبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي الحسن عليّ بن خلف، وأبي جعفر أحمد بن نصر الداودي، وأبي عمر بن عبد البر، وأبي الوليد الباجي، وأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي وغيرهم...»[٥].

وقد نقل المقَّري(ت١٠٤١هـ) في نفحه عن ابن عرفة مدحَه لمدينة تلمسان، وأنّ من مفاخرها أن يكون الداوديُّ مدفونا بها.

---

(١) الروض الأنُف، ٩٦/١. قال هذا في معرض زيادة أوردها الداودي في حديث: «إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء»، قال: «وذكر أبو جعفر الداوودي في كتاب الناس (كذا، والصواب: النامي، وهو شرحه على الموطّأ) هذا الحديث بزيادة ذكر الشهداء والعلماء، وهي زيادة غريبة لم تقع لي في مسند، غيرَ أن الداوودي من أهل الثقة والعلم». والحديث رواه أبوداود وغيرُه، بدون ذكر هذه الزيادة.

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي، ٥٦/٢٨.

(٣) الديباج المذهب، ابن فرحون، ٣٥/١. عمدة القاري، ٢٩٨/١٣.

(٤) النجم الثاقب فيما لأولياء الله من المناقب، ص٧ (مخطوط).

(٥) تخريج الدلالات السمعية، ٦٣٠.

فقد قال في رجز في علم الحديث:

ومن بها أهلُ ذكاء وفِطن ... في رابع من الأقاليم قطن

يكفيك أن الداوديَّ بها دفن ... مع ضجيعه ابن غزلون الفَطِن[1]

وقال أبو العباس أحمد بن عليّ الزقاق، قال: «.. كان إماماً، متفننا»[2].

تلاميذه:

لقد حاولتُ تتبّعَ كثيرٍ من المصادر، سواء من ترجم له، أو من لم يذكره إلاّ عرضا، فاستطعت العثورَ على جملة من تلاميذ الداودي، وبعضُهم - كما سنرى - مشاهير، ممّا يدلّ على منزلة الإمام الداودي العلمية في زمانه.

١. **أبو عبد الملك البرقي**[3].

٢. **إبراهيم بن أحمد السبائي، أبو إسحاق، أحد الصالحين المشاهير**[4].

٣. **أحمد بن أيوب بن أبي الربيع الإلبيري الواعظ**، أبو العباس، سكن قرطبة. توفي فجأة سنة ٤٣٢هـ[5].

٤. **أحمد بن سعيد بن عليّ، أبو عمرو الأنصاري القناطري القرطبيّ المعروف بابن أبي الحجال**. توفي بإشبيلية سنة٤٢٨هـ[6].

٥. **أحمد بن عبد الله بن أبي زيد، أبوبكر، القيرواني**[7]. ولأبي بكر هذا أخ اسمه عمر. ذكره القاضي عياض أثناء ترجمة أخيه أبي بكر، وبعد أن ذكر أن كُتُبَ الشيخ بن

---

(١) نفح الطيب، ٥/٤٣٣.

(٢) النوازل، عيسى بن علي الحسني العلمي، ١/٣١٠.

(٣) تاريخ الإسلام، ٢٨/٥٧. وقارن مع ٢٩/٥٠٧.

(٤) ترتيب المدارك، ٦/٥٤.

(٥) الصلة، ابن بشكوال، ١/٨٩.

(٦) كتاب الصلة لابن بشكوال، ١/٨١. تاريخ الإسلام، ٢٩/٢٠٨. معجم البلدان، ٤/٤٠٠. وقد وقع في معجم البلدان تصحيف كنية الداودي من (أبي جعفر) إلى (أبي حفص)، ومنه سرى التصحيفُ إلى غيره، وهو خطأ واضح.

(٧) شجرة النور الزكية، ١١٦.

أبي زيد قد رُويت عن ابنه أبي بكر – وكان أدركه صغيرا. بعد أن ذكر ذلك، قال: وكُتُبُ أحمدَ بنِ نصر الداوديِّ عنهما، يعني أن كُتُبَ الداودي رُويتْ عن أبي بكر وعمر ابْنَي الشيخ بن أبي زيد[1]، وقد يُفهم من سياقِ هذا الكلام أن عمر أيضا تلميذٌ للداودي، ولا يُستبعد ذلك، والله أعلم. توفي بعد ستين وأربعمائة[2].

٦. **أحمد بن محمد بن إسماعيل بن سعيد القيسي**، السبتي، أبو بكر. توفي سنة ٤٢٩هـ[3].

٧. **أحمد بن محمد بن عبيدة، الأموي**، المعروف بابن ميمون. توفي سنة ٤٠٠هـ[4].

٨. **أحمد بن محمد بن ملاّس أبو القاسم الفزاريّ الإشبيليّ**. توفي سنة٤٣٥هـ[5].

٩. **أحمد بن محمد بن يحيى القرشي الأموي** [6].

١٠. **أصبغ بن الفرج بن فارس الطائي، أبو القاسم**، القرطبي. توفي سنة ٤٠٠هـ[7].

١١. **حجاج بن محمد بن عبد الملك، أبو الوليد**، اللخمي. توفي سنة ٤٢٩هـ[8].

١٢. **حيون بن خطاب بن محمد، الأندلسي يكنى أبا الوليد**[9].

---

(١) ترتيب المدارك، ٢٧٢/٧، شجرة النور الزكية، ١٢٦.

(٢) وننبّه هنا إلى أنّ محقق كتاب الأموال الدكتور محمد حسن الشلبي خلَط في هذا الموضع خلطا عجيبا، فقد عدّ أبا بكر بنَ عبد الله بن أبي زيد ممّن أخذ عن الداودي، ثمّ عاد في نفس الصفحة فجعل التلميذَ شيخاً. وسببُ وقوعه في هذا الخطأ الشنيع هو خطؤه في فهم عبارة القاضي عياض التي ذكرناها أعلاه. انظر: كتاب الأموال، ١٨.

(٣) الصلة، ابن بشكوال، ٨٥/١.

(٤) الصلة، ابن بشكوال، ٥١/١.

(٥) الصلة، ٨٦/١. تاريخ الإسلام، ٤١٣/٢٩.

(٦) الصلة، ابن بشكوال، ١٤٣/١.

(٧) المصدر السابق، ١٧٩/١.

(٨) المصدر السابق، ٢٤٥/١. برنامج التجيبي، ٢٦٨.

(٩) الصلة، ٢٤٩/١. فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمسلسلات، ٣٥٧/١.

١٣. **راشد بن إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم بن راشد، أبو عبد الملك**. استشهد سنة ٤٠٤هـ[١].

١٤. **عبد الرحمن بن سعيد بن جرج، أبو المطرف**. توفي سنة٤٣٩هـ[٢].

١٥. **عبد الرحمن بن عبد الله بن خالص الأموي، أبو محمد**[٣].

١٦. **عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطين، أبو المطرّف**. توفي سنة ٤٠٢هـ[٤].

١٧. **عبد الله بن الوليد بن سعد بن بكر، الأنصاري، أبو محمد**[٥].

١٨. **عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر، أبو الوليد، الحافظ الإمام الحجة**، المشهور بابن الفرضي. مات مقتولا، سنة ٤٠٣هـ[٦].

١٩. **كامل بن أحمد بن يوسف الغفاري القادسي**. توفي بإشبيلية سنة ستين وأربع مئة[٧].

٢٠. **مروان بن علي، أبو عبد الملك، الأسدي، القرطبي، المعروف بالبوني**[٨]. وإلى هذا التلميذ الوفي – وأبي بكر بن أبي زيد – يرجع الفضل في حفظ كتب الداودي وروايتها. مات قبل الأربعين وأربعمائة ببونة.

---

(١) الصلة، ابن بشكوال، ٢٩٥/١.

(٢) الصلة، ٤٩١/٢. تاريخ الإسلام، ٤٧٣/٢٩.

(٣) الصلة، ابن بشكوال، ٤٨٨/٢.

(٤) المصدر السابق، ٤٦٦/٢. شجرة النور، ١٠٢.

(٥) المصدر السابق، ٢٧٦/١.

(٦) الصلة، ٣٩١/١. سير أعلام النبلاء، ١٧٧/١٧. وانظر أيضا: تذكرة الحفاظ، ١٠٧٦/٣، تاريخ الإسلام، ٨٢/٢٨.

(٧) الصلة لابن بشكوال، ٤٧٥/٢ . معجم البلدان، ٢٩١/٤. وانظر أيضا: توضيح المشتبه، ١١/٧. وانظر أيضا: ترتيب المدارك، القاضي عياض، ٧٤١/٢.

(٨) ترتيب المدارك، ٨٤/١، ٢٥٩/٧. فهرسة ابن خير الإشبيلي، ٣٩١. الصلة لابن بشكوال، ٦١٦/٢. تاريخ الإسلام، ٥٠٧/٢٩، شجرة النور الزكية، ١١٤.

ونشير هنا إلى أخطاءٍ فاحشةٍ وقع فيها محققُ كتاب الأموال للداودي، الدكتور محمد حسن الشلبي، فإنّه جعل من جملة تلاميذ الداودي شخصا يكنّى أبا عبد الله ونسبته البوني، ثمّ أقدم على تحديد بون بأنّها بلدة من باذغيس، وكتب أمامها بين قوسين (المغرب)، ثمّ ذكر أنّه يقال لها: ببنة أيضا، ثمّ بيّن أنّ المقصود بأبي عبدالله هذا هو محمد بن بشر بن بن بكر الفقيه البوني، الذي يروي عن أبي جعفر محمد بن طريف البوني وأبي العباس الأصمّ، وغيرهما. ثمّ أحال على اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري (١٨٨/١)، وكان الأصلُ أن يحيل على الأنساب للسمعاني إذ هو الأصل، وترجمته موجودة فيه في (٤١٥/١).

٢١. هشام بن عبد الرحمن بن عبد الله، أبو الوليد، المعروف بابن الصابوني. توفي سنة ٤٢٣هـ[1].

== أقول: وهذا كلّه أخطاء متراكمة بعضها فوق بعض. فبون وباذغيس اللتان نسبهما إلى المغرب لا وجود لهما في المغرب، لأنّهما بكلّ بساطة توجدان في أقصى المشرق، وتحديدا في منطقة هراة، وبون هذه هي التي يقال لها: بَبنة، ومحمد بن بشر بن بكر هذا لا صلة له بالداودي، ولا بالمغرب، بل هو بوني من هذه المدينة. قال ابن ناصر الدين الدمشقي في توضيح المشتبه،١/٦٥٥:« والبَوني بون قرية بهراة. قلت: هي بالفتح وضمها المصنف تبعا للفرضي وهي من ناحية باذغيس ويقال لها ببنة ».

والذي أوقع المحققَ في كلّ هذه الأخطاء المتراكمة هو خطأ واحد، وهو التصحيفُ الذي وقع له في كنية الرجل، فهو في الحقيقة أبو عبد الملك البوني وليس أبا عبد الله، وهو منسوب إلى بونة التي تسمّى الآن (عنّابة)، وهي مدينة قديمة مشهورة جدا، ولها تاريخ حافل في مراحل تاريخ الجزائر.

ثمّ وضح لي السبب الرئيسُ في أخطاء المحقّق، حيث رجعت إلى الأنساب للسمعاني(١/٤١٥)، وتهذيبه المسمّى (اللباب،١/١٨٨)، فوجدت أنّ ابنَ الأثير ذكر النسبتين معا وفرّق بينهما، وقال عن الأولى:« البَوْني: هذه النسبة إلى بون، وهي بليدة من باذغيس، ويقال لها ببنة أيضا، منها أبو عبد الله محمد ابن بشر بن بكر الفقيه البَوْني، يروي عن أبي جعفر محمد بن طريف البَوْني، وأبي العباس الأصم، وغيرهما ». وقال عن الثانية:« البُوني: هذه النسبة إلى بُونة، وهي مدينة بساحل إفريقية، يُنسب إليها أبو عبد الملك مروان بن محمد الأسدي البُوني الفقيه المالكي، من كبار أصحاب أبي الحسن القابسي. كان من أهل الأندلس، وانتقل إلى أفريقية، وأقام ببُونة إلى أن مات قبل سنة أربعين وأربعمائة».

فخطأ المؤلّف بدأ من الانتقال من نسبة إلى نسبة أخرى، ثمّ رتّب عليها ما بعدها، وغيّرَ كنية الرجل، دون أن ينتبه إلى ما وقع في كلامه من تناقض.

والغريب أنّ المحقّق نقل بعد ذلك بقليل عن القاضي عياض وابن فرحون وابن الأثير الجزري وابن بشكوال، والحميدي، أنّ ممّن أخذ عن الداودي أبا عبد الملك البوني، ثمّ ذكروه بكنيته واسمه، وأنّه من بُونة بلد بإفريقية. قال عياض:« اسمه مروان بن عليّ القطان، أندلسي الأصل، سكن بُونة من بلاد إفريقية، وكان من الفقهاء المتقنين ... وتفقّه على يد أحمد بن نصر الداودي ..». انظر: ترتيب المدارك، ٢/٧٠٩ – ٧١٠.

فهذا هو القاضي عياض يصرّح بنسبة البوني إلى بونة التي هي في إفريقيا، وإفريقية في اصطلاح العلماء السابقين هي موقع تونس والجزء الشرقي من الجزائر، وعنابة تقع في هذا الجزء، وهي التي كانت تسمّى قديما بهذا الاسم.

فهذه الأخطاء الكثيرة كان يكفي هذا المحقق أن يدقّق النظر فيما يكتب حتى يسلم من هذا التناقض العجيب الذي لاينبغي أن يصدر عمّن يدّعي أنّه بذل في هذا التحقيق من الجهد والوقت ما أضناه.

والحقيقة أنّ الذي يلاحظ الأخطاء الكثيرة الواردة في هذا الكتاب يجزم بأنّ المحقق لم يكن صادقاً في هذه الدعوى، وعندي جملةٌ أخرى من هذه الأخطاء الكثيرة، سوف أذكرُها عند الحديث عن كتاب (الأموال) للداودي الذي حقّقه الدكتور المذكور، ولم أفعل هذا إلاّ بقصد التصويب لا غير، ولا يهمّني من شأن المحقّق شيءٌ، فأنا لا أعرفُه، وليس بيني وبينه ما يستوجب مني التجنّي عليه، ولكنّه كلام جرى في سياق تصحيح ما وقع فيه من الأخطاء في تحقيق هذا الكتاب.

(١) الصلة، ٣/٩٣٤، التكملة لكتاب الصلة، ١/١١٥.

٢٢. **يوسف بن عبد البر أبو عمر، النمري الإمام الحافظ** المشهور[١]. قال ابن عبد البر: «كتب إليَّ أحمدُ بنُ نصر الداوديُّ بإجازة ما رواه وألفه»[٢]. وهذا يعني أنّه لم يتتلمذ عليه، ولكن المكاتبة المقرونة بالإجازة لا تقلّ أهميةً وقوّةً عند بعض العلماء عن السماع من لفظ الشيخ أو القراءة عليه[٣].

مؤلفاته:

إنّ عالماً مثلَ الإمام الداودي في علمه وفقهه، لا بدّ أن يكون له مؤلفات كثيرة، ولكنّ الذي ذُكر له من ذلك تسعةُ كتب[٤]، هي:

الأول: شرحه على صحيح البخاري، الذي سماه: النصيحة في شرح صحيح البخاري، وهو شرح كامل لصحيح البخاري، إلاّ أنّه مفقود لا تُعرف نسخُه، وسيأتي الحديثُ عنه لاحقاً، إذ هو محورُ الحديث في هذا البحث.

الثاني: النامي[٥] **في شرح الموطّأ**. ويوجد بعضُه في مكتبة القرويين بفاس[٦].

---

(١) فهرسة ابن خير الإشبيلي، ٣٩٢. الصلة، ٩٧٣/٣، سير أعلام النبلاء، ١٥٧/١٨. المعجم المفهرس لابن حجر، ٣٩٨/١.

(٢) فهرسة ابن خير الإشبيلي، ٣٩٢. المعجم المفهرس لابن حجر، ٣٩٨/١.

(٣) انظر ما كتبه علماء الحديث في بيان أهمية هذا النوع من التحمّل.

(٤) هذه هي الكتب التي أمكن معرفتها، بعضها موجود وبعضها مفقود، ولا يعرف له غيرُها. وقد نُسب إليه كتابٌ آخر هو (الاكتفاء في شرح الموطّأ)، نسبه إليه الخزاعي في تخريج الدلالات السمعية(ص٦١٥) نقلا عن أبي العباس العزفي في كتابه (إثبات ما ليس منه بدّ ..)، والشيخ عبد الحي الكتاني في التراتيب الإدارية٤٨/١، والظاهر أنّ الثاني نقل عن الأوّل، ولعلّه اسم آخر لكتاب النامي في شرح الموطّأ، والله أعلم.

(٥) هكذا سمّاه ابن فرحون في الديباج، وهو الصواب. قال محقق ترتيب المدارك(١٠٣/٧).: ثبت في سائر النسخ (القاضي)، والصواب ما أثبته (يعني: النامي). قلت: بل هو في ترتيب المدارك (النامي)، حيث ذكره القاضي في جملة شروح الموطّأ. انظر: ترتيب المدارك، ٨٣/٢، بتحقيق: عبد القادر الصحراوي.

وهو كذلك في جميع مصادر ترجمة الداودي، مثل أعلام المغرب العربي، ١٤/٣، الموسوعة المغربية، ١٥٦/٣، نفحات النسرين والريحان، ٧٠، معجم المؤلفين، ١٩٤/٢، وغيرهم.

(٦) يوجد منه سِفْر بخزانة القرويين يحمل رقم ١٧٥، يبتدئ بالوضوء وينتهي بحد الزنا، مخروم الأول والآخر، مع تلاش عام ضاعت بسببه سطور وكلمات. أوراقه ثلاث وعشرون ومائة. فهرس مخطوطات خزانة القرويين، ١٨١/١، رقم ١٧٥.

قال في الموسوعة المغربية(١٥٦/٣):«توجد نسخة منه بجامع القرويين رقم ٥٢٧، ينقصها القليل».

قال الشيخ الفاسي في فهرس مخطوطات خزانة القرويين، ١٨١/١، ١٨٢: « وهو شرح مفيد مختصر، يتكلم على معنى الحديث والخلاف، أكثر من كلامه على السند ».

وقد أملاه الداودي - كما ذكر القاضي عياض وغيرُه - بطرابلس، قبل أن يرحل إلى تلمسان، وهذا يعني أنّ شرحه للموطّأ سابقٌ على شرحه لصحيح البخاري، لأنّه شرحَه بعد رحيله من طرابلس واستقراره بتلمسان كما سيأتي ذكره.

وقد ذكر الإمام الذهبيُّ الداوديَّ وتلميذَه أبا عبد الملك البونيَّ في جملة مَن شَرَح موطّأ الإمام مالك[1].

وذكر ابنُ خير الإشبيلي في فهرسته، أنّ من مؤلفات الداوديِّ: النامي في شرح الموطّأ[2].

ومن هذا الشرح استفاد كثيرٌ ممن شرح الموطأ، كالزرقاني، والسيوطي، وغيرهما.

وقد ذكر القاضي عياض من أسانيده في رواية الموطّأ إسنادَ الإمام الداودي، فقال: حدّثني شيخي أبو عبد الله أحمدُ بن الخولاني المعروف...[3]

والذي يتصفّح ما بقيَ من كتاب الداودي على الموطّأ يرى اهتمامَه مُنصبّاً بشكل عام على بيان الجانب اللغوي، ونقل آراء علماء المالكية.

وطريقة الداودي بصفة عامّة في شرح الموطّأ هي ما يأتي:

١ - جرّد الإمام الداودي أحاديثَ الموطّأ من الأسانيد فيما بينه وبين الإمام مالك.

٢ - لم يتعرّض في شرحه إلى جانب الإسناد، ودراسته، والكلام عنه.

٣ - اهتمّ كثيراً بالجانب اللغوي في شرح ألفاظ الحديث، حيث كان يربطُ معانيَ الألفاظ بشعر العرب القديم.

٤ - شرح كلَّ حديث على حدة.

٥ - ذكر آراءَ علماء المالكية، مثل سحنون وابن حبيب، وابن القاسم، وأشهب، واصبغ، وابن وهب، وغيرهم[4].

---

(١) سير أعلام النبلاء، ٨/٨٧.

(٢) فهرسة ابن خير الإشبيلي، ١/٧٦.

(٣) الغنية، القاضي عياض، ١٧٢ - ١٧٣.

(٤) انظر: مقدّمة محقق كتاب الأموال، شحاتة، (رسالة جامعية). مركز جمعة الماجد، دبي.

وقد كان كتاب النامي هذا من أهمّ الكتب التي استمدّ منها الإمامُ الخُزاعي التلمساني ونقل عنها في كتابه: تخريج الدلالات السمعية.

الثالث: كتاب في التفسير: ذكر الثعالبيُّ[1] الداوديَّ باسمه كاملا، وأكثرَ من العزو إليه في تفسيره، ومن ذلك قولُه: «وقال أحمد بن نصر الداودي في تفسيره...»[2]. بل قال مصرّحا:«ومهما ذكرتُ الداوديَّ في هذا المختصر، فإنّما أريد أحمدَ بنَ نصرٍ المالكيَّ، ومن تفسيره أنا أنقلُ»[3].

قلت: وهذا يؤكّد أنّ للداودي تفسيراً للقرآن الكريم، ومنه كان ينقلُ الثعالبي، والله أعلم.

وقد بلغ عددُ المواضيع التي عزا فيها إلى الداودي اثنين وستين موضعا، تنوّعت بين نقولٍ عن التابعين، وبين شرحٍ لغريب الألفاظ، أو بيان لمعانيها، أو غير ذلك.

الرابع: الواعي في الفقه. ولا شكّ أنّه في الفقه المالكي، وبعضُ آرائه الفقهية مذكورة في كتب الفقه المالكي[4].

الخامس: الإيضاح في الردّ على البكرية. هكذا سمّاه الذهبي[5]، وهو الصواب، وسمّاه بعضُهم: الإيضاح في الرد على القدرية. وهو كتاب شارك به مؤلّفُه مع فقهاء القيروان في الردّ على الطائفة البكرية التي تزعّمها أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله، البكري، الصقلي، نزيل القيروان، الذي ادعى رؤيةَ الله في اليقظة، وقد اقتفى الداوديُّ في كتابه هذا أثرَ ابن أبي زيد القيرواني في الجدل حول إثبات كرامات الأولياء، حيث لم يُنكر فيه كراماتِ الأولياء، إلا أنه تبنى موقفَ ابن أبى زيد القيرواني في التشدّد على التصوف المائل إلى الشعوذة[6].

---

(١) هو الإمام الرحالة الجزائري الشيخ أبو زيد، عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي (٧٨٠هـ - ٨٥١هـ).

(٢) الجواهر الحسان في تفسير القرآن، ٦٩/١.

(٣) المصدر السابق، ١٦٣/١.

(٤) انظر مثلا: حاشية العدوي ١٨٦/١، منح الجليل ٢٤٥/٣، ٩/٦.

(٥) تاريخ الإسلام للذهبي، ٥٦/٢٨.

(٦) للإمام ابن أبي زيد القيرواني كتاب سمّاه (الاستظهار في الردّ على البكرية)، وهو معاصر للداودي، ولكنّه أكبر منه سنّا، لكنّهما يعتبران من الأقران لكونهما اشتركا في جملة من التلاميذ، وقد سبق ذكر طرف من ذلك.

السادس: كتاب البيان. ذكره عياض[1]، ونقله عنه غيرُه، ولا نعلم وجودَه، ولا موضوعَه، وربّما يكون موضوعُه في أصول الفقه، والله أعلم.

السابع: كتاب الأسئلة والأجوبة. هكذا سمّاه محقق كتاب الأموال[2]. وذكر سزكين أنّ منه نسخةً مخطوطة بجامع الزيتونة بتونس[3]، وفي الموسوعة المغربية أنّ منه نسخةً بالخزانة العامة بالرباط تحمل رقم ٨١٧٨[4].

الثامن: كتاب الأصول. ذكره القاضي عياض وغيرُه[5].

التاسع: كتاب الأموال: وهو من أوائل الكتب التي أُلِّفت في هذا الوضوع. وهو كتاب مُهم في بابه، وقد نقل العيني عنه قولا للداودي[6].

والكتاب طُبع أكثر من طبعة:

الأولى: طبعة مركز إحياء التراث المغربي بالرباط، ١٩٨٨م. تحقيق: الأستاذ رضا محمد سالم شحادة (رسالة جامعية). وتحقيقه جيّد، إلاّ أنّه اختصر الكلام في ترجمة الداودي.

الثانية: طبعة دار الحامد للنشر والتوزيع بعمّان، سنة ٢٠٠١م. بتحقيق: الدكتور محمد حسن الشلبي.

والحقيقة أنّ هذا المحقّق الثاني قد أسرف على نفسه، وارتقى مرتقى صعبا، وأساء إلى الكتاب إساءة بالغة، وجانبَ قواعدَ التحقيق العلمي المتّبعة والمعروفة بين العلماء، وكشف عن عجز واضح في هذا الباب، كان الأولى تركُه مستورا.

---

(١) ترتيب المدارك، ١٠٣/٧. ثمّ قال القاضي عياض: وغير ذلك. وهذا يعني أنّ للداودي كتبا أخرى كان القاضي عياض يعرفها، لكنها لم تصل إلينا، والله أعلم.

(٢) الأموال، ٧.

(٣) تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين، ١٧٥/٣.

(٤) الموسوعة المغربية للأعلام البشرية والحضارية، ١٥٦/٣.

(٥) ترتيب المدارك، ١٠٣/٧.

(٦) عمدة القاري عمدة القاري، ٩/٩.

وقد اطّلعت على هذه الطبعة للكتاب، وقرأت ما علّقه هذا المحققُ على الكتاب، وسجّلت جملة من الملحوظات المهمّة، منها:

١ – ذكر المحقق أنّ من تلاميذ الداودي أبا عبد الله محمد بن يحيى بن أحمد بن محمد بن الحذّاء، روى عن ابن أبي زيد بالقيروان، وقد جرّ المؤلفَ إلى هذا القول أنّه وجد في ترجمة الداودي أنّ ممّن أخذ عنه أبا عليّ بن الوفاء، وذكر أنّه جلس شهرا يبحث عن هذا الرجل، فلما لم يجده أقنع نفسه أنّ هناك خطأ وتصحيفا في اسم هذا الرجل، وأنّ المراد به ابن الحذّاء، ثمّ ذهب يترجم لابن الحذاء، ويثبت أنّه من تلاميذ الداودي.

وهذا الذي قاله المحقق غير صحيح على الإطلاق، لأمور:

– إنّ كنية ابن الحذاء أبو عبد الله، وهذا كنيته أبو عليّ.

– إنّ أبا عبد الله الحذاء الذي زعم المحقق أنّه تلميذ الداودي هو في الحقيقة قرينه ومعاصره، فقد ولد سنة(٣٤٧هـ)، وتوفي سنة(٤١٠هـ).

– إنّ ابن أبي زيد الذي جعله المحقق تلميذا للداودي، هو في الحقيقة قرينه ومعاصره وهو أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني الإمام المشهور(ت٣٨٩هـ)، وهو قرين أبي الحسن القابسي القيرواني أيضا. أمّا تلميذ الداودي فهو ابن الإمام السابق وهو أبو بكر أحمد بن أبي زيد الفقيه[1].

أمّا أبو علي بن وفاء فهو من أهل سبتة . ذكره القاضي عياض في عداد تلاميذ الداودي قائلا: من أهل بلدنا. ولم نجد له ترجمة فيما بين أيدينا من المصادر.

٢ – ترك المحقق ذكرَ أهمّ تلامذة الداودي وهما الإمام ابن عبد البر بالإجازة، والإمام ابن الفرضي صاحب تاريخ الأندلس، بل قصّر في ذكر جميع من ذكرنا من تلاميذ الداودي.

٣ – وقعت له أخطاءٌ في بعض النقول أدّت إلى تحريف شنيع في المعنى، من ذلك أنّه حرّف كلام القاضي عياض (... لتشرّقوا)، كتبها (لتسرّوا)، وحرّف كتاب الداودي (الواعي

(١) ترتيب المدارك، ١١٧/٢، شجرة النور، ١٢٦.

في الفقه)، فسمّاه: الداعي في الفقه. وكتاب (النامي في شرح الموطّأ)، فسمّاه: القاضي في شرح الموطّأ[1].

٤ – الخطأ الذي وقع له في ضبط بُونة وفي تحديد مكانها، وقد أدّاه خطؤه في ذلك إلى الوقوع في أخطاء أخرى فاحشة، ولم يعرف أنّ بُونة المذكورةَ في كتب التاريخ هي مدينة عنابة المشهورة والمعروفة اليوم في شرق الجزائر، فراح يترجم لمدينة من مدن هراة بأقصى الشرق يقال لها (بَونة) بفتح الباء، ثمّ نسبها إلى المغرب.

٥ – ادّعى أنّه لم يعثر على مدينة طُبنة في المعاجم الجغرافية[2]، وهو شيء غريب جداً، فالمدينة معروفة في كثير من كتب التاريخ، وكانت مسرحاً لكثير من الأحداث في تاريخ الجزائر القديم، قال أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن إدريس الحمودي الحسني(ت٥٦٠هـ): «ومن المسيلة إلى طُبنة مرحلتان، وطُبنة مدينة الزاب، وهي مدينة حسنة، كثيرة المياه، والبساتين، والزروع، والقطن، والحنطة، والشعير، وعليها سور من تراب، وأهلُها أخلاط، وبها صنائع وتجارات، وأموال لأهلها متصرفة في ضروب من التجارات، والتمر بها كثير، وكذلك سائر الفواكه»[3].

٦ – لم يميّز الحميديَّ صاحبَ جذوة المقتبس، فنقل قولَه مرّتين، دون أن ينتبه إلى ذلك[4].

٧ – ادّعى أنّه لم يعثر على اسمي قبيلتي كتامة وعجيسة (كتبها عجيبة)[5]، وهما قبيلتان بربريتان مشهورتان جدا، ولهما تاريخ حافل، ولا يخلو كتاب في تاريخ المغرب من ذكرهما، فالعجب العجاب من هذا المحقّق !!.

---

(١) مقدّمة المحقق لكتاب الأموال، ٩.

(٢) الأموال، ١٢٠.

(٣) نزهة المشتاق في اختراق الآفاق ٢٦٣/١. وانظر أيضا: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ١٣٩/١، الحلة السيراء ٣٨٦/٢، المغرب ٩٢/١، الوافي بالوفيات ١١١/١٩.

انظر: الصلة لابن بشكوال، ٣٦١/٢. جذوة المقتبس، ٢٨٤.

(٤) الأموال، ١٧.

(٥) المصدر السابق، ١٨٢.

٨ – خلط بين الإمام أحمد بن حنبل وأحمد بن نصر الداودي، فقد قال ناسخ الكتاب (أو تلميذ الداودي): قال أحمد: هذا لا يصحّ. فظنّه المحقّق المحترمُ الإمامَ أحمدَ بنَ حنبل، فتطوّع بالترجمة له في الهامش فيما يزيد عن سبعة أسطر؟!![1].

٩ – أخطأ في تحديد المراد بأبي العافية[2]، فتوهّم أنّه فضل بن عميرة بن مسلم الكناني المتوفى سنة ١٩٧هـ، وهذا خطأ بيّن واضح، لأنّ أبا العافية المذكور في الإسناد يروي عن فضل بن سلمة المتوفى سنة ٣١٩هـ. فهل يعقل هذا أيّها المحقق؟!!

ثمّ كيف يقول الداودي عن أبي العافية إنّه رجل مجهول، ثمّ يأتي المحققُ المحترمُ ليترجم له ترجمة طويلة وعريضة، ذكر فيها أنّه سمع من ابن القاسم وغيره؟!. والعجيب أنّ المحقق ترجم لفضل مرّتين[3].

١٠ – تصرّف المحقق في نصّ الكتاب من خلال وضع عناوين فرعية داخلية كثيرة بحسب فهمه، وهذا أمر لا يجوز في عُرف التحقيق العلمي، فليس له الحقّ في أن يتصرّف في أصل الكتاب بأيّ شكل من الأشكال.

وليته فعل مثل ما فعل الدكتور رضا محمد سالم شحادة، الذي أبقى الكتاب على حاله، ثمّ وضع له فهرسَ محتويات استنبطه من نصوص الداودي، وحسناً فعل.

١١ – لم يُشر المحقق إلى من سبقه إلى تحقيق هذا الكتاب بسنوات، وهذا أيضا يدلّ على قصور كبير في استيعاب قواعد البحث العلمي.

---

(١) المصدر السابق، ١٠٦ – ١٠٧.

(٢) المصدر السابق، ٢٩٧، ٢٨٠.

(٣) المصدر السابق، ٢٧٩، ٢٨٢.

المبحث الثاني: آراء الداودي واجتهاداته في جوانب الحديث وعلومه

من خلال تَتبُّع ما أورده الحافظ ابنُ حجر في الفتح من أقوالٍ للداودي، ومن خلال بعض ما ورد في كتب الداودي الأخرى التي اطّلعتُ عليها، ظهر لي أنّ للداودي آراء كثيرةً تتعلّق بالحديث وعلومه، وفي بعض هذه الأقوال من الجرأة ما يدلّ على مكانة هذا الرجل العلمية واطّلاعِه الواسع.

ونذكر هنا بعضَ الأمثلة من ذلك:

١ - قال الداودي: «لم يثبت أن النبي ﷺ عين الأسماء المذكورة»[١]. يعني الأسماءَ الحسنى التي ورد ذكرها في الحديث الصحيح.

٢ - قال في كتاب الأموال، بعد أن أورد عن إسماعيل بن إسحاق، بسنده، إلى صالح عن أبيه، أنّ رسول الله ﷺ كان ينفل من يبعث من السرايا لأنفسهم النفل ....الخ.

قال الداودي: «في سند الحديث مقال، ولو ثبت لم تكن فيه حجّة، لأنّ ابن عمر لم يحضر كلّ سرية، فيشهد على الكلّ»[٢].

٣ - وهناك أمثلة أخرى أيضاً تركتُها اختصارا، يمكن الرجوعُ إليها في مواضعها[٣].

٤ - نقل عنه القاضي عياض[٤] والونشريسي[٥] أنّه سئل عن حديث ابن عباس في اعتبار الثلاث واحدة، فقال: لم يثبت[٦].

---

(١) الفتح،: ١١/٢٢٠.

(٢) الأموال، ٤١.

(٣) المصدر السابق، ٤٢، ٤٣، وما بعدها.

(٤) مذاهب الحكام في نوازل الأحكام، القاضي عياض وولده، تح: محمد بن شريفة، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٠م، ص٢٨١.

(٥) المعيار المعرب، ٤/٤٣٥ - ٤٣٦.

(٦) قلت: الحديث المقصود هو ما رواه ابن جريج، عن طاووس، عن أبيه، أنّ أبا الصهباء قال لابن عباس: «ألم تعلم أنّ الثلاث كانت على عهد رسول الله وأبي بكر وصدر من خلافة عمر تردّ إلى واحدة؟». قال: نعم.
وفي المسألة حديث آخر من طريق ابن إسحاق، عن داود بن حصين، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: طلّق ركانة بن يزيد امرأته ثلاثا في مجلس واحد. قال: إنّما تملك منها واحدة، فارتجعها إن شئت.

٤ – ردّ الأحاديثَ التي تفيد أنّ آية الخمس أنزلت بعد بدر في بني قريظة، وجزم أنّها نزلت في بدر[١].

٥ – ذكر أنّ الثابتَ في الرواية أنّ النبيّ أعطى بني هاشم وبني المطّلب من الخمس، وليس فيه ذكر خمس الخمس، قال: «واحتجّ ابن إدريس (يعني الشافعي) بحديث لا يثبت في النقل».

٦ – قال: «وفي الروايات المستفيضة من الطرق الكثيرة أنّ عمر أبقى سوادَ العراق ومصر..»[٢].

٧ – قال تعليقاً على ما قاله ابن عبدوس فيمن اشترى سلعة بمال حرام: إن علم بائعه بخبث الثمن جاز أن تشتري منه، وإن لم يعلم لم يجز أن تشتري منه. قال الداودي: «وهي خطرة رمى بها من غير تأمّل، ونحا بها ناحية الورع، وهذا أبعد منه، لأنّه إذا لم يعلم أعذر منه إذا علم»[٣].

٨ – تعليقُه على ما قاله الليثُ من جواز اشتراء العبد بماله .... قال الداودي: «وقولُه ليس بحجّة، لأنّه إذا ثبت عن الرسول ﷺ شيء، لم يكن في خلاف من خالفه حجّةٌ، لأنّ الحِجاجَ الصحاح لا يؤثّر فيها الخلاف .... الخ»[٤].

٩ – تعليقه على ما احتجّ به عليه فيمن خالط ماله الحرام فلا بأس أن تقبل منه الهدية، وهو ما رواه أبو العافية، عن فضل بن سلمة، عن ابن أبي عيسى.. قال الداودي: «أبو العافية رجل مجهول لا يلتفت إلى روايته، ولو ثبت هذا عن من ذكرتَ، لم يُتبعوا على ذلك، ولم تقم بقولهم حجّة، وهذا مضارِع لقول أهل العراق إنّهم يجيزون هبةَ المديان، وإن لم يبق بيده ما يفي بدَينه»[٥]. ثمّ كرّر هذا الحكمَ على الرجل وعلى روايته مرّة أخرى[٦].

---

(١) الأموال، ٥٠.

(٢) المصدر السابق، ٧٢.

(٣) المصدر السابق، ١٣٧.

(٤) المصدر السابق، ٢٣٩.

(٥) المصدر السابق، ٢٨٠.

(٦) المصدر السابق، ٢٨٢.

١٠ – قال الداودي: «روي حديث في إسناده نظر، أن الداعي يمسح وجهه بيديه عند آخر دعائه». قال العيني: «كأنه أراد به الحديث الذي رواه محمد بن كعب عن ابن عباس هذا رواه أبو داود بطرق قال الحافظ المزي: كلها ضعيفة»[١].

١١ – مناقشته لمسألة تفضيل الغنى على الفقر، أو العكس. وقد اعتبر ابنُ بطال ما قاله الداودي في تحقيق هذه المسألة أحسنَ ما رآه. قال: «وأحسنُ ما رأيت في هذه المسألة ما قاله أحمدُ بن نصر الداودي، قال: الفقر والغنى محنتان من الله تعالى وبليَّتان يبلو بهما عبادَه...»[٢].

١٢ – تردّدُه في تصحيح الحديث إذا لم يتبيّن له ذلك. ومن ذلك قولُه في حديث: «اللهم أحييني مسكينا، وأمتني مسكينا، واحشرني في زمرة المساكين». قال: «فإن ثبت هذا في النقل، فمعناه أن لا يجاوز به الكفاف، أو يريد الاستكانة إلى الله تعالى»[٣].

ويظهر أنّ الداوديَّ كان على حقّ في تردّده في تصحيح هذا الحديث، لأنّ الحديثَ مختلَفٌ في صحّته اختلافاً كبيراً، حتىّ عدّه ابنُ الجوزي من قبيل الموضوع، والصواب أنّه لا يبلغ ذلك، لكنْ في الحكم عليه بالحسن نظرٌ، والله أعلم[٤].

---

(١) عمدة القاري، ٣٠١/٢٢.

(٢) شرح صحيح البخاري، ابن بطال، ١٦٨/١٠.

(٣) الأموال، ٣١٦.

(٤) أخرجه ابن ماجه، كتاب الزهد/ باب: مجالسة الفقراء، من حديث أبي سعيد الخدري، قال أحبوا المساكين فإني سمعت رسول الله – ﷺ – يقول في دعائه: «اللهم أحيني مسكينا، وأمتني مسكينا، واحشرني في زمرة المساكين».

ورواه الترمذي، كتاب الزهد/ باب: ما جاء أن فقراء المهاجرين يدخلون الجنة قبل أغنيائهم، من حديث أنس، أن رسول الله ﷺ قال: «اللهم أحيني مسكينا، وأمتني مسكينا واحشرني في زمرة المساكين يوم القيامة ».

فقالت عائشة: لم يا رسول الله! قال: «إنهم يدخلون الجنة قبل أغنيائهم بأربعين خريفا يا عائشة! لا تردي المسكين ولو بشق تمرة يا عائشة أحبي المساكين وقربيهم فإن الله يقربك يوم القيامة». قال أبو عيسى: هذا حديث غريب.

وأخرجه الحاكمُ في مستدركه(٣٥٨/٤) بزيادة: «وإن أشقى الأشقياء من اجتمع عليه فقر الدنيا وعذاب الآخرة»، وقال: صحيح الإسناد. ولكن في إسناده عنده خالد بن يزيد بن عبد الرحمن الدمشقي، ضعفه كثير من العلماء. انظر: تهذيب التهذيب، ١٠٩/٣.

وللحديث طرق أخرى غير ما ذكرنا. ومع هذه الطرق لا يستقيم حكم ابن الجوزي وابن تيمية على هذا الحديث الوضع، أمّا حكم أبي عبد الله الحاكم عليه بالصحة فهو تساهل منه رحمه الله، والله أعلم.

١٣ - حكمه على حديث: «اللهمّ من آمن بي وصدّق بما جئت به، فأقلل له من المال والولد..». قال: فهذا لا يصحّ لا في النقل ولا في الاعتبار، ولو كان إنّما دعا بذلك في المال وحده، لكان محتملا أن يدعو لهم بالكفاف. وأمّا دعاؤه بالولد، فكيف يدعو أن يقلّ المسلمون....[١].

قلت: وقد اعتمد بدر الدين العيني على الداودي في الحكم على هذا الحديث، حيث قال: قال الداودي: هذا حديث باطل، وكيف يصح ذلك، وهو ﷺ يحض على النكاح والتماس الولد[٢].

بل إنّ الحافظَ ابنَ حجر اكتفى في الحكم على الحديث بكلام الداودي فقال: قال الداودي هذا يدل على بطلان الحديث الذي ورد اللهم من آمن بي وصدق ما جئت به، فاقلل له من المال والولد... الحديث. قال: وكيف يصح ذلك وهو ﷺ يحض على النكاح والتماس الولد[٣].

ثمّ قال ابن حجر تعقيبا على كلام الداودي: قلت لا منافاة بينهما لاحتمال ان يكون ورد في حصول الامرين معا لكن يعكر عليه حديث الباب فيقال كيف دعا لأنس وهو خادمه بما كرهه لغيره ويحتمل ان يكون مع دعائه له بذلك قرنه بأن لا يناله من قبل ذلك ضرر لان المعنى في كراهية اجتماع كثرة المال والولد انما هو لما يخشى من ذلك من الفتنة بهما والفتنة لا يؤمن معها الهلكة.

أقول: واضح أنّ الحافظَ ابن حجر ترك موضعَ النزاع وهو الحكم على الحديث، وانتقل إلى الحديث عن تعارض الحديثين من حيث المعنى، وكأنّه لا يرى بطلانَ هذا الحديث، ولم أجدْ له كلاماً حول هذا الحديث في موضع آخر.

لكنّ ابنَ حجر الهيتمي المكي سئل عن هذا الحديث في الفتاوى الحديثية، فأفتى بأنّ سنده صحيح، ثمّ ذكر له من الشواهد ما أخرجه سعيدُ بن منصور بلفظ: «اللهم من

(١) المصدر السابق، ٣١٧.

(٢) عمدة القارئ، العيني، ٢٢/٢٩٧.

(٣) فتح الباري، ١١/١٤٢.

أغضبني وعصاني فأكثر له من المال والولد، اللهم من أحبني وأطاعني فارزقه الكفاف، اللهم ارزق آل محمد الكفاف، اللهم رزقَ يوم بيوم»[1].

قال المُناوي: «فسقط قول الداودي هذا حديث باطل»[2].

قلت: كلام الداودي قائم لم يسقط كلّه، وإليك التفصيلَ:

أوّلا: هذا الحديثُ له طريقان:

الطريق الأولى: رواها ابن ماجة والطبراني[3]، عن هشام بن عمار، عن صدقة بن خالد، عن يزيد بن أبي مريم، عن أبي عبد الله مسلم بن مشكم، عن عمرو بن غيلان الثقفي، قال: قال رسول الله ﷺ: «اللهم من آمن بي وصدقني، وعلم أن ما جئت به هو الحقُّ من عندك، فأقلِل مالَه وولده، وحبِّبْ إليه لقاءَك، وعجل له القضاءَ، ومن لم يؤمن بي ولم يصدِّقْني، ولم يعلم أن ما جئت به هو الحق من عندك، فأكثر مالَه وولدَه، وأطل عمرَه».

الطريق الثانية: رواها الطبراني[4]، من طريق عمرو بن واقد، عن يونس بن ميسرة، عن أبي إدريس، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، قال، قال رسول الله ﷺ: «اللهم من آمن بي وصدقني، وشهد أن ماجئت به هو الحق، فأقل ماله وولده، وعجّل قبضه اليك، ومن لم يؤمن بي ويصدقني، ويعلم أن ماجئت به هو الحق من عندك، فأكثر ماله وولده، وأطل عمره».

والظاهر أنّ ابنَ حجر المكيَّ صحّح هذا الحديثَ باعتبار الطريق الأولى دون الثانية، لأنّ في الطريق الثانية عمراً بنَ واقد الدمشقي، ترجم له الذهبي في ميزان الاعتدال، وساق أقوال العلماء فيه. قال أبو مسهر: «ليس بشيء»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال

(١) كشف الخفاء، ٢١٨/١.

(٢) فيض القدير، ١٣٠/٢.

(٣) سنن ابن ماجه، كتاب الزهد/ باب: في المكثرين (برقم: ٤١٣٣). المعجم الكبير، ٣١/١٧. مسند الشاميين، ٣١٢/٢.

(٤) المعجم الكبير، ٨٥/٢٠. مسند الشاميين، ٢٥٨/٣.

ابن عدي: «يكتب حديثه مع ضعفه»، وقال الدارقطني: «متروك». وروى الفسوي عن دحيم قال: «لم يكن شيوخنا يحدثون عنه»، قال: وكأنه لم يشك أنه كان يكذب، وكذبه مروان بن محمد.

ثمّ ذكر له الذهبيُّ جملةً من الأحاديث، منها هذا الحديثُ، ثمّ قال: «وهذه الأحاديث لا تُعرف إلا من رواية عمرو بن واقد، وهو هالك».

لكنَ تصحيحَ الحديث باعتبار الطريق الأولى فيه نظر كبير، لأنّه من رواية عمرو بن غيلان الثقفي عن رسول الله ﷺ، والثابت أنّ الصحابي هو غيلان، أمّا عمرو بن غيلان فالخلاف في صحبته مشهور، وقد نقل الحافظُ ابن حجر الخلافَ في صحبته، ثمّ قال: «روى له ابن ماجه حديثه عن النبي ﷺ قال: اللهم من آمن بي وصدقني.. الحديث.. ذكره العسكري والبغوي وغيرُ واحد من الصحابة، وأوردوا له هذا الحديث، ولم يقع عند أحد منهم أنه قال: سمعت النبي ﷺ. وقال ابن عبد البر: ليس إسناده بالقوي. وقال ابن مندة: مختلف في صحبته. وقال ابن السكن: لم يذكر في حديثه رواية ولا سماعا.».

قلت: وبناءً على ذلك أورد العلائي حديثه الوحيد هذا ضمن المراسيل[1]. وكذلك فعل أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبو زرعة العراقي[2].

والخلاصة أنّ الطريق الأولى مختلف في صحّتها، بناء على الخلاف في صحّة ثبوت صحبة عمرو بن غيلان، فمع هذا الخلاف لا يمكن الجزم بصحّة هذا الحديث.

أمّا الطريق الثانية فلا يمكن أن تكون صحيحة أصلا، ولا تصلح جابرا لغيرها، والله أعلم.

ومن هنا يتبيّن نسبةُ الصحّة في كلام الداودي إلى حدّ كبير، وإن كان الأمر لا يبلغ حدّ

(١) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ٢٤٦/١. أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي أبو سعيد العلائي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٧ – ١٩٨٦، ط٢، ت: حمدي عبدالمجيد السلفي.

(٢) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين أبو زرعة العراقي، مكتبة الرشد،، ١٩٩٩م، ت: عبد الله نوارة.

الحكم على الحديث بالبطلان، وَفق اصطلاح المحدّثين الذين يقصدون بالبطلان ألاّ يوجد للحديث إسناد أصلا، والله أعلم.

ثانيا: الذي رأيتُه في كتاب (الأموال) للداودي أنّه قال عن هذا الحديث: «لايصحّ»، ولم يقل إنّه حديث باطل، ولكنّ الحافظَ بدرَ الدين العيني أورد هذا الحديثَ، ثمّ نقل عن الداودي أنّه قال: «هذا حديث باطل، وكيف يصح ذلك، وهو (يحض على النكاح والتماس الولد»[1].

وأمّا عبارةُ ابن حجر في الفتح فقد قال: قال الداودي: «هذا يدل على بطلان الحديث الذي ورد: اللهم من آمن بي وصدق ما جئت به فاقلل له من المال والولد.. الحديث، قال: وكيف يصح ذلك وهو (يحض على النكاح والتماس الولد»[2].

والذي يظهر لي أنّ ابن حجر والعيني فهما من عبارة الداودي: «لا يصحّ»، أنّه حكم منه على الحديث بالبطلان.

والحقيقة أنّ هذه العبارةَ لا تدلّ دائما على الحكم على الحديث بالبطلان، بل الذي ذكره العلماء المحقّقون أنّ اصطلاح (لا يصحّ) يختلف معناه ومدلوله.

فإذا كان ذلك في كتب أحاديث الأحكام، فالمراد به نفيُ الصحّة الاصطلاحية، يعني أنّه لا يرتقي إلى درجة الصحة، وعلى هذا، فقد يكون ضعيفاً بسبب من أسباب الضعف المعروفة، ولا يكون المرادُ بنفي الصحة هنا الحكمَ على الحديث بالبطلان.

أمّا إذا ورد هذا الاصطلاح (لا يصحّ) في كتب الضعفاء أو الموضوعات، فإنّ المراد بنفي الصحة هنا الحكمُ على الحديث بالوضع والبطلان.

وقد نبّه جماعةٌ من المحققين إلى هذه المسألة، ومن ذلك ما قاله ابن هِمّات الدمشقي:«اعلم أنّ البخاري وكلَّ من صنّف في الأحكام يريد بقوله (لم يصحّ) الصحة الاصطلاحية، ومن صنّف في الموضوعات والضعفاء يريد بقوله: (لم يصحّ)، أو: (لم

(١) عمدة القاري ج٢٢/ص٢٩٧.

(٢) فتح الباري، ١٤٢/١١.

يثبت) المعنى الأعمَّ، ولا يلزمُ من الأوّل نفيُ الحسن أو الضعف، ويلزمُ من الثاني: البطلانُ»[1].

وكتاب الأموال للداودي هو كتاب يذكر فيه الأحاديث للاستدلال بها على جملة من الأحكام المتعلّقة بالأموال، فلا يبعد أن يكون مرادُه بنفي الصحّة هنا الصحّةَ الاصطلاحيةَ، وليس الحكمَ على الحديث بالبطلان، خلافا لما فهمه ابن حجر والعيني من عبارته، والله أعلم.

أهمية شرح الداودي: النصيحة في شرح صحيح البخاري:

يعتبر شرح الداودي ثانيَ شروح صحيح البخاري، فيما هو معروف إلى الآن، فقد ذكر صاحبُ كشف الظنون الإمامَ الداوديَّ وجعله ثانيَ مَن شَرَح صحيحَ البخاري – بعد الخطابي – إلاّ أنّه أخطأ في اسم أبيه فقال: «وكذا أبو جعفر احمد بن سعيد الداودي وهو ممن ينقل عنه بن التين»[2]، ومنه انتقل الخطأ إلى القنوجي، فقال:«وكذا أبو جعفر أحمد بن سعيد الداؤدي وهو ممن ينقل عنه ابن التين»[3].

والغريب أنّ محقق كتاب (أعلام السنن، أو أعلام الحديث) للخطابي لم يشر مطلقا إلى شرح الداودي أثناء حديثه عن شروح صحيح البخاري، فقد قفز مباشرة من الخطابي إلى ابن بطال والكرماني وابنِ حجر[4].

وقد ألّف الداودي كتابَه هذا بتلمسان[5]، أي بعد شرحه لموطأ الإمام مالك.

---

(١) التنكيت والإفادة في تخريج أحاديث خاتمة (سفر السعادة)، ابن همّات الدمشقي، ص١٦٩، ١٧، ١٥٣، نقلا عن مقدّمة الكوثري على انتقاد المغني عن الحفظ والكتاب لحسام الدين القدسي، ص١١.

ولمزيد من التفصيل حول هذه المسألة انظر ما علّقه الشيخ عبد الفتاح أبو غدّة رحمه الله على كتاب ظَفَر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني، للإمام اللكنوي، ٤٦٧ – ٤٧٥، فإنّه تعليقٌ محقّقٌ نفيسٌ.

(٢) كشف الظنون، ٥٤٥/١. وانظر أيضا: مدرسة الإمام البخاري، الكتاني، ٥٦٧/١.

(٣) الحطة في ذكر الصحاح الستة، ١٨٤.

(٤) انظر: مقدّمة المحقق محمد بن سعيد بن عبد الرحمن آل سعود على أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، ١٢/١.

(٥) الموسوعة المغربية، ١٦٥/٣.

وقد كان للإمام الداودي سندٌ في الحديث، يدلّ لذلك ما ذكره ابن صعد التلمساني في ترجمته، فقد ساق له جملةً من الأحاديث التي رواها عن رسول الله ﷺ بأسانيده[1].

وقد ورد اسمُ كتاب النصيحة مُصرَّحاً بنسبته إلى الداودي، ففي فتاوى البُرزُلي: «نقل المازري عن الداودي في (النصيحة)، عن النعالي: يسقط فرض الحجّ عمن أراده، وإن لم يُحرم»[2].

طريقة الإمام الداودي في شرح الحديث:

من خلال النظر فيما نقله شُرّاح صحيح البخاري من أقوال الداودي، يمكن القولُ إنّ منهجه في شرحه لصحيح البخاري لا يختلف كثيراً عما فعله في النامي في شرح الموطّأ (وهو سابق على النصيحة في شرح البخاري زمانا)، حيث نلاحظ أنّ أغلبَ ما نقله الحافظ ابنُ حجر وغيرُه من أقوال الداودي تتعلّق بالجانب اللغوي، أو استنباط الأحكام الشرعية، والفوائد العملية. أمّا قضايا الإسناد والبحث فيه، فلم تأخذ منه حيّزا كبيرا.

ولعلّ تفسيرَ ذلك أنّ بعض شُرّاح كتب الأحاديث كانوا يهتمّون بمتون الحديث، وشرحها، وبيانِ معانيها، واستنباطِ ما دلّت عليه من الأحكام، أكثرَ من اهتمامهم بالصناعة الحديثية، بناءً على أنّ صحيح البخاري ممّا حصل الاتفاقُ على صحته. وهذا المسلكُ لم ينفرد به الداودي، وإنّما شاركه فيه غيرُه، مثلُ ابن بطال وابنِ التين وغيرِهما، والله أعلم.

لكن إذا ظهر أمر يتعلّق بالإسناد ممّا له صلة ببيان معاني الحديث، فإنّ الداوديَّ لا يتردّد في الإشارة إلى ذلك، وقد ذكرنا أمثلةً من ذلك في موضعه.

اهتمام العلماء وشرّاح الأحاديث بأقوال الداودي:

حظيت أقوال الداودي وآراؤه في الحديث بمنزلة كبيرة عند كثير من العلماء

(١) النجم الثاقب فيما لأولياء الله من المناقب، ابن صعد التلمساني، ص٧ (مخطوط).

(٢) فتاوى البُرزلي المُسمّاة: جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام، البُرزلي، ٥٩٢/١.

المصنّفين، وفيما يلي ذكرُ بعض الكتب التي احتفلت بشرح الداودي على صحيح البخاري، وكان واحداً من مواردها المهمّة:

الأوّل: ابن بطال[1] في شرحه على البخاري.

وقد أكثر ابنُ بطال من ذكر الداودي ونقل آرائه والاستشهاد بها في مواطن الخلاف وربّما يستحسنها، وربّما استغربها وناقشها وردّها.

ومن أمثلة ما استحسنه من ذلك ما قاله في قضية الغنى والفقر: «وأحسنُ ما رأيت في هذه المسألة ما قاله أحمد بن نصر الداودي، قال: الفقر والغنى محنتان من الله تعالى وبليَّتان يبلو بهما عباده...»[2].

الثاني: ابن التين في شرحه على البخاري.

ويُعتبر ابنُ التين المصدرَ الرئيسَ لآراء الداودي وأقواله واجتهاداته، ففي غياب نسخة من شرح الداودي على صحيح البخاري، فلا يوجد أمامنا إلاّ ما نقله عنه ابن التين في شرحه، وعن طريقه نقل ابن حجر وبدر الدين العيني كثيرا من آرائه وأقواله.

الثالث: القاضي عياض في إكمال المعلم بفوائد مسلم للمازري:

يأتي شرح الداودي في المرتبة الخامسة من الشروح التي أكثر القاضي عياض من النقل عنها والعزو إليها[3].

الرابع: بدر الدين العيني في عمدة القارئ

أمّا بدر الدين محمود بن أحمد العيني، فقد أكثرَ جداً من النقول عن الداودي في كتابه عمدة القارئ، حيث فاقت المواضع التي أحال فيها على الداودي ما يوجد عند ابن حجر في الفتح، إذ بلغت تحديدا (٦٠٢) موضعا، ممّا وقع فيه التصريح باسم الداودي، وربّما تكون هناك مواضع أخرى لم يذكره فيها باسمه.

---

(١) انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء، ٤٧/١٨.

(٢) شرح صحيح البخاري، ابن بطال، ١٦٨/١٠.

(٣) بلغت الإحالة على الداودي في إكمال المُعْلِم (٩٠) موضعا.

المبحث الثالث: مكانة الداودي عند الحافظ ابن حجر

يُعتبر شرحُ الداودي من الموارد المُهمة التي أكثر الحافظ ابن حجر من الأخذ عنها، إمّا نصا وإمّا على سبيل الاقتباس، وكان يُصدِّر ذلك بقوله: قال الداودي الشارح، ثم ينقل كلامه نصاً، أو بمعناه، أو يعزوَ كلامَه إلى ابن التين أو غيره، وقد بلغت المواضعُ التي لقّبه فيها بالشارح سبعة وعشرين موضعاً.

وإطلاقُ ابن حجر لقبَ الشارح على الداودي يدلّ على أسبقيته إلى شرح صحيح البخاري، ولم يسبقه إلى ذلك إلاّ معاصره الإمام الخطابي(ت٣٨٨هـ) في كتابه: أعلام السنن.

ولكن، هل كان ابنُ حجر يملك نسخة من شرح الداودي على صحيح البخاري.

أكثر النقول التي نقلها ابن حجر عن الداودي كانت عن طريق ابن التين، ممّا يوحي بأنّ الحافظ ابن حجر لم يكن يملكُ نسخة من كتاب النصيحة في شرح صحيح البخاري للداودي، ولكنّ الحافظَ ابن حجر ذكر كتابَ النصيحة في شرح صحيح البخاري ضمن الكتب التي أخذها عن شيوخه، فقد ذكر في كتابه (المعجم المفهرس)، أنّه أخذ شرح البخاري وشرح الموطأ للداودي، عن شيوخه، وهذا نصّ كلامه: «كتاب شرح الموطأ، وكتاب شرح البخاري كلاهما تأليف أبي جعفر أحمد بن نصر الداودي المالكي التلمساني: أنبأنا بهما أبو علي الفاضلي، عن أحمد بن أبي طالب، عن جعفر بن علي، عن محمد بن عبد الرحمن الحضرمي، عن عبد الرحمن بن محمد بن عتاب، عن يوسف بن عبدالله النمري، عنه، إجازة، ومات سنة اثنتين وأربعمائة»[1].

وقد ذكر الإمامُ ابنُ عبد البرّ أنّ الداودي كتب إليه بإجازة ما رواه وألفه»[2]. وهكذا وصلت إجازة الداودي لابن عبد البر إلى الحافظ ابن حجر عن طريق شيوخه.

(١) المعجم المفهرس، ابن حجر، ٣٩٨.

(٢) المعجم المفهرس، ٣٩٨. فهرسة ابن خير الإشبيلي، ٣٩٢.

أمّا الإمام بدر الدين العيني فقد ورد في كتابه ما يدلّ على أنّه كان يملك نسخة من كتاب الداودي، فقد قال: «ووقع في كتاب الداودي وابن التين أن عبد الرحمن الواقع في رواية البخاري هو ابن عبد يغوث...»[1]. وقال في موضع آخر: «ومشى الداودي على تقديم حديث عائشة وكذا ابن بطال في شرحه...»[2].

أحكام ابن حجر على أقوال الداودي وآرائه:

هل كان شرح الداودي شرحاً كاملاً لصحيح البخاري؟ الظاهر ذلك، فإنّ المتتبّع لما نقله عنه ابن حجر يرى أنّه يتناول أغلبَ أبواب صحيح البخاري، ويستمرّ من أوّل الكتاب إلى آخره.

فأوّل ذكر له كان في (ص٨٨) من المقدّمة (هدي الساري)، وآخر ذكر له في (٥٢٤/١٣).

وقد كان للحافظ ابن حجر الفضلُ الكبير - والفضل لله أوّلا وأخيرا - في حفظ شواهدَ كثيرةٍ من شرح الداودي لصحيح البخاري، فقد تتبعتُ المواضعَ التي أحال فيها ابن حجر على الداودي أو نقل كلامه مستدلاً، مؤيدا أو معارضا، فهالني أن أجد من ذلك الشيء الكثير، فقد بلغت هذه المواضع (٥٤٧) موضعا، تنوعت بين الحديث عن قواعد الحديث أو شرح معانيه أو الكلام على فقه اللغة وقواعدها، أو المشاركة في قضية تتعلق بالسيرة أو التاريخ، أو غير ذلك.

وهذا الفضل شاركه فيه أيضا الإمام بدر الدين العيني في كتابه (عمدة القارئ)، فقد بلغت عدد مواضع ذكر الداودي ونقل أقواله (٦٠٢) موضعا، أي أنّها زادت على ما عند الحافظ ابن حجر في الفتح.

وهذه المواضع المذكورة في الفتح وعمدة القارئ هي التي ذُكر فيها اسمُ الداودي تصريحا، وهناك مواضعُ كثيرةٌ أخرى، لكن لا يمكن تمييزُها، لأنّ ابن حجر أو العيني يقول أحيانا: وقال أحدُ الشرّاح، ونحوُ ذلك، أو ينقل عن ابن التين، أو ابن بطال قولاً منسوباً لغيره، دون أن يبيّنه، وقد يكون المراد به الداودي أيضا.

(١) عمدة القاري، ٣٠٢/٢.

(٢) عمدة القاري، ٢١٣/٣.

وقد قرأت لبعضهم أنّ الحافظ ابن حجر لا يرتضي أقوال الداودي غالبا، ولكنّي بعد التتبّع اقتنعت بخطأ هذا الكلام، فقد قمت بجمع المواضع الذي ذكر فيها الداودي في فتح الباري، ابتداء من مقدّمة الكتاب إلى آخر جزء منه، ثمّ شرعت في استخراج هذه المواضع ومعرفة طبيعة هذه الأقوال التي نقلها ابن حجر عن الداودي وموقفه منها، فرأيت أحكامَه مختلفةً جداً، وأحيانا لا يعدو أن ينقل أقوالَ الداودي دون أن يتّخذ منها موقفاً، بل ربّما أبدى استحسانَه وتأييدَه لها، نعم، أكثرُ ما كان ينقله ابنُ حجر عن الداودي كان يتعلّق بشرح الألفاظ، وبيان المعاني، واستنباط الأحكام الشرعية، ولكن لم يخْلُ كلامُ الداودي من كلام يتعلّق بالإسناد ورجاله.

بقي أن أشير إلى أنّ الحافظ ابن حجر لاحظ على الداودي أنّه يفسّر الألفاظ بلوازمها[1]، وهذا الأمر يُعتبر استدراكاً صحيحاً على الداودي، إلاّ أنّه في الوقت نفسِه يدلّ على سعة علمِ الداودي والتفاته إلى المعاني والأحوال، أكثر من التوقّف عند حدود الألفاظ وتعاريفها، والله أعلم.

وزيادةً في توضيح هذه المسألة وتصحيح الرأي السابق، قسّمت هذه المواضع إلى أقسام كثيرة، وقد أثبتّها هنا دون الإحالة على الأجزاء والصفحات من فتح الباري، نظرا لكثرتها، وربّما أثبتها في الكتاب الذي سيكون شاملا للحديث عن الداودي محدّثا وفقيها.

ولكني حرصتُ هنا على الإكثار من بعض الأمثلة، تأكيداً لاهتمام ابن حجر بأقوال الداودي، ودفعاً لبعض التهمة عن أقوال الداودي وآرائه وموقفِ ابن حجر منها.

وفيما يلي تفصيلُ بعض ذلك:

الأول: أن ينقل الحافظ ابن حجر قولَ الداودي ويستحسنه، أو يصحّحه، أو يرجّحه، أو ينقلَ ذلك عن غيره، دون أن يعلّق على ذلك، ممّا يدلّ على رضاه وموافقته عليه[2].

(١) فتح الباري، ٣٣٤/٨، ٤٦٧/١١.

(٢) انظر: فتح الباري، ٩١/٧، ٣٧٩، ٣٢٩/٨، ٢٤١/١٠، ٣٧١/١١، ٢٧٨/١٢، ٢٢٢/٦، ٦٤٣/٧، ٧١٤/٨، ٥٦١/١٠، ١٤٥/١١، ٢٧٩، ٢٧٩ – ٢٨٠.

الثاني: وقريبٌ ممّا سبق أن يورد ابنُ حجر قولَ الداودي ويوافقَه في بعض كلامه[1]. بل ربّما أورد قوله، ثمّ استدلّ له، وهذا في مواضعَ كثيرة[2].

الثالث: هناك مواضعُ ذكر فيها ابنُ حجر قولَ الداودي، ثمّ ذكر مَن وافقه ورجّح رأيه، دون أن يصرّح باعتراضه على ذلك، أو موافقته عليه، لكنّي أرجّح موافقتَه، إذ لو كان يرى في المسألة خلافَ ذلك لبادر إلى إبداء رأيه، أو نقدِ ما ذكره الداودي وغيرُه.

الرابع: مواضع أورد فيها ابنُ حجر قولَ الداودي، ثمّ ذكر من تعقّبه، ثمّ أردف بما يدلّ على دفاعه عن رأي الداودي، أو موافقته له، وهي مواضعُ كثيرة، بلغت أربعة وثلاثين موضعا[3].

الخامس: هناك مواضعُ كثيرة، يُصدّرها ابن حجر بقوله: وزعم الداودي.. ثمّ يسوق قولَه، وقد يتعقّبه في ذلك، أو ينقل قول أحد العلماء في تعقّبه، وقد لا يفعل شيئا من ذلك.

وهنا لا بدّ من ذكر ملحوظتين:

١ – أنّ أغلب ما استغربه الحافظُ ابنُ حجر من أقوال الداودي يتعلّق بالجانب اللغوي، أي شرح غريب الألفاظ، وعدّةِ مواضعَ تتعلّق بقضايا في معاني الأحاديث واستنباط الأحكام. والظاهر أنّ سبب الغرابة فيما يتعلّق بالجانب اللغوي أنّ الداوديَ يتوسّع في شرح الألفاظ بلوازمها، وهذا أمر نبّه عليه الحافظُ ابن حجر نفسه، فقد قال: «وأمّا الداودي فكثيراً ما يفسِّر الألفاظَ الغريبةَ بلوازمها، ولا يحافظُ على أصول معانيها»[4].

أقول: فقد ظهر سببَ استغراب ابن حجر لكثير من أقوال الداودي في هذا الجانب، فهو لم يكن يلتزم بأصول معاني الألفاظ، بل نراه يتوسّع في شرح الألفاظ بلوازمها، وهذا أمر واضح، ولعلّ الذي يدفعه إلى ذلك هو أنّه يشرح معاني ألفاظ النبيّ ﷺ التي يمكن أن ترتبط بأسباب وأحوال وقرائنَ معيّنةٍ، والداودي ليس أوّلَ من فعل ذلك، فهو أمر معهود

(١) الفتح، ٧١٩/٨، ٨٧/٩، ٧١/١٠، ٤٩٥/١٣، ٦٠/٢، ٥٩٧/١١. وانظر أيضا: ٥٦٤/٣.

(٢) انظر الفتح، ٢٢/١، ٢٥٧، ٦٠/٢، ١٨١/٨، ٥٦١/١٠، ١٤٥/١١، ٤٢٣/١٢، ١٣٢/١٣.

(٣) انظر فتح الباري، ٢٤٦/٥ – ٢٤٧، ٥٨٨/٦، ٣٠١/٧، ٣٣٣، ٣٦٨/٩، ٣٧٢، ٤٣٩/١٠، ٦٣/١١، ٧١/١٣، ١٢٩، ٥٠٧، ٥٨٥/٢، ٥٨١/٣، ٥٦٧/٤.

(٤) الفتح، ٤٦٧/١١. وانظر أيضا: ٣٣٤/٨.

في تصرّفات العلماء، سيما وأنّ الداودي قد أوتي حظّا كبيرا من الفصاحة والبلاغة والعلم باللغة، كما ذكر ذلك مَن ترجم له[1].

٢ - أنّ بعضَ ما وصفه ابنُ حجر - أو نقله عن غيره - بالغرابة من كلام الداودي ليس كذلك، فله فيها سلَف، والحقّ فيها مع الداودي.

* فمن ذلك مثلا ما قاله ابنُ حجر في تفسير لفظ (أهبلت): «وزعم الداودي أنّ المعنى (جهلت)، ولم يقع عند أحد من أهل اللغة أنّ هبلت بمعنى (جهلت)»[2].

وهذا الذي قاله ابن حجر فيه نظر كبير، فالواقع أنّ كتب اللغة نقلت أنّ من جملة معاني (هبل): فقدَ العقل وعدمَ التمييز، وهو معنى الجهل على سبيل الاستعارة. ففي تاج العروس ما نصّه: «وَقَدْ يُسْتَعارُ الهَبَلُ لِفَقْدِ العَقْلِ والتَّمْيِيز. وَمِنْهُ حَدِيثُ أُمِّ حَارِثَةَ بن سُراقَةَ: وَيْحَكَ أَهَبِلْتَ كَأَنَّهُ قَالَ أَفَقَدْتَ عَقْلَكَ بِفَقْدِ وَلَدِك. وَمِنْهُ الأَهْبَلُ لِفَاقِدِ التَّمْيِيز...»[3].

قلت: وهذا المعنى يجري في اللغة العامية، فيقول للرجل لصاحبه: أهبلت؟!.

* ومن ذلك أيضا: ما قاله ابن حجر: قوله (أو خطيطه)، بالخاء المعجمة والشك فيه من الراوي وهو بمعنى الأول. قاله الداودي. وقال ابن بطال: لم أجده بالخاء المعجمة عند أهل اللغة. وتبعه القاضي عياض فقال: هو هنا وهَم انتهى. وقد نقل ابنُ الأثير عن أهل الغريب أنه دون الغطيط[4].

قال بدر الدين العيني مستدركا على ابن بطال: «قلت: الصواب مع الداودي، فإنّ صاحب (العباب) قال: وخط في نومه خطيطا، أي: غط. وفي حديث النبي ﷺ أنه أوتر بسبع أو تسع، ثم اضطجع، حتى سُمع خطيطه، ويُروى: غطيطه، ويُروى: فخيخه، ويروى: ضفيزه، ويروى: صفيره، ومعنى الخمسة واحد، وهو نخير النائم[5].

(١) راجع ما ذكرناه في مبحث ثناء العلماء على الداودي.

(٢) الفتح، ٣٥٦/٧.

(٣) تاج العروس، ١١٢/٣١.

(٤) الفتح، ٢٥٧/١.

(٥) عمدة القاري، ١٧٩/٢.

فقد ظهر أنّ الصواب مع الداودي كما قال العيني.

السادس: هناك مواضعُ كثيرةٌ أورد فيها ابنُ حجر قولَ الداودي، ولم يتعقّبْه بشيء، سواء ذكره وحده، أو في جملة أقوال أخرى، وسكوتُ ابن حجر عن التعليق على قول من الأقوال قد يُفسّر على أنّه موافقة ضمنية لهذا القول، خاصّة إذا اقتصر عليه ولم يذكر قولاً غيره، وأحيانا يقول عقبه: كذا قال. وهذه أيضا لا تدلّ على اعتراضه بالضرورة.

والمواضع من هذا النوع كثيرةٌ جدا، بلغت مائة وسبعة وعشرين موضعا، أي بنسبة٢٢,٢٣٪، من مجموع ما أورده ابن حجر من أقوال الداودي مصرّحا باسمه.

السابع: هناك مواضع أورد فيها ابنُ حجر قولَ الداودي، ثمّ أردفه بمَن تعقّبه من العلماء الذين جاءوا من بعده، لكن لم يعلّق على ذلك، بل سكت. وفي سكوته احتمالُ التوقّف في موافقة هذا التعقّب على الداودي، ولا يُفهم منه بالضرورة عكسُ ذلك، بل المسألة – في نظري – دائرة على الاحتمال بين الموافقة وعكسها، والله أعلم.

وهي سبعة وثلاثون موضعا، أي بنسبة ٦,٧٦٪.

الثامن: هناك مواضعُ كثيرة أيضا أورد فيها ابن حجر قول الداودي، وردّ عليه ردّاً واضحاً أو ما يشبه الردّ، بغضّ النظر عن كون هذا الردّ واضحاً، أو غيرَ واضح، سالماً من الاعتراض، أو فيه نظر.

وقد بلغت هذه المواضع مائة وثمانية عشر موضعا، أي بنسبة ٢١,٥٧٪ .

التاسع: هناك أقوال ذكر ابنُ حجر أنّ الداوديَّ سبق غيرَه إليها، لكن لم يعلّق عليها، لا قبولاً ولا ردّاً، ولا يمكن الجزم باحتمال أنّه يرتضيها، وهي ثلاثة مواضع[1].

العاشر: هناك أقوال للداودي صرّح ابن حجر بأنّه لا يعرف مستندَه فيها، وربّما يعود في موضع لاحق فينبّه على ما يراه مستندَ الداودي في ذلك، وهي ثلاثة مواضع، منها ما نقله عن ابن التين أنّ الداودي قال: قال ورد في بعض الأحاديث: أبغضُ الأسماء إلى الله خالد ومالك. قال – يعني الداودي: «وما أراه محفوظا؛ لأنَّ في الصحابة مَن تسمى بهما، وفي القرآن تسميةُ خازن النار مالكا».

(١) الفتح، ٥٢١/١، ١٢١/١١، ٢٦/١٣.

قال ابن حجر: فأما الحديث الذي أشار إليه فما وقفت عليه بعد البحث، ثم رأيت في ترجمة إبراهيم بن الفضل المدني أحد الضعفاء من مناكيره، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، رفعه:«أحب الأسماء إلى الله ما سُمي به، وأصدقُها الحارث وهمام، وأكذب الأسماء خالد ومالك، وأبغضُها إلى الله ما سُمي لغيره»[1].

قلت: لكنّ ابنَ حجر لم يبيّن درجة هذا الحديث، ولعلّه اكتفى في ذلك بالإشارة إلى ضعف أحد رواته، وهو كذلك، فإنّ في إسناده إبراهيمَ بنَ الفضل أبا إسحاق، المخزومي، المكي، منكر الحديث، كما قال البخاري والنسائي[2]، بل قال جماعة: «متروك»[3]. وقال ابنُ طاهر المقدسي، بعد أن أورد له هذا الحديث: «منكر الحديث، ليس بشيء»[4].

الحادي عشر: هناك أقوال للداودي أشار ابنُ حجر إلى أنّها خلافُ ما عليه أكثرُ العلماء، أو يذكرُ أنّ هذا قولٌ انفرد به الداودي، ويُفهم من سياق الكلام أنّ ابن حجر لا يرتضي هذا القولَ الذي انفرد به الداودي، وهي تسعة مواضع.

الثاني عشر: هناك مواضعُ ردّ فيها ابنُ حجر على الداوديّ ردّاً شديداً، أعني أنّ ابنَ حجر استعمل في ردّه عبارةً تدلّ على تضعيفه الشديد لقول الداودي، وهي سبعة مواضع فقط[5].

الثالث عشر: مواضع أورد فيها ابن حجر قولَ الداودي، ثمّ ذكر مَن تعقّبه ممّن جاء بعده، وصوّب رأيَه، سواء كان ذلك بصريح العبارة، أو ما يشبه التصويبَ والموافقة. وهي خمسة عشر موضعا[6].

---

(١) الفتح، ١٠/٦٠٥. والحديث رواه ابن وهب في جامعه، ١/١٢٤.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، ١/٢٣١. قال ابن عدي بعد أن أورد له جملة من الأحاديث – منها هذا الحديث: «وهذه الأحاديث التي أمليتها مع أحاديث سواها عن إبراهيم عن المقبري عن أبي هريرة مما لم أذكره، فكلٌّ ذلك غيرُ محفوظ، ولم أر في أحاديثه أوحشَ منها، وإنما يرويه إبراهيم بنُ الفضل عن المقبري، ومع ضعفه يكتب حديثه، وعندي أنه لا يجوز الاحتجاجُ بحديثه».

(٣) انظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ١/١٧٦.

(٤) ذخيرة الحفاظ، ١/٢٣٨.

(٥) الفتح، ٧/٢٧١، ٧/٣٨٤، ٨/٥٢٤، ٩/١٤٢، ٢/٤٥٩، ٤٩٥، ٤/٣٩٠.

(٦) المصدر السابق، ٦/١٠٨، ٧/١١٥، ١١٥، ٩/٢٤٩، ١٠/١٣٤، ٤٥٣، ١٣/٤٢٠.

الرابع عشر: أمّا ما اعتبره ابن حجر خطأً شنيعاً، أو غلطاً فاحشاً في كلام الداودي، فلا يوجد من ذلك إلاّ موضعان فقط:

الأوّل: قوله: «.. وأغرب الداودي الشارح، فقال: معنى قوله (استثنى الله)، أي جعله ثانياً، كذا قال، وهو خطأ شنيع»[1].

والثاني: قوله: «.. وحكى ابن التين عن الداودي قال: أيم الله، معناه اسم الله، أبدل السين ياء، وهو غلط فاحش؛ لأنّ السين لا تبدل ياء..»[2].

الخامس عشر: التنبيهُ على بعض التصحيف الذي وقع فيه الداودي.

السادس عشر: الردّ على من تعقّب الداودي، دون أن يعني ذلك موافقتَه على رأيه.

السابع عشر: كلام يتعقّب فيها ابنُ حجر كلامَ الداودي ومَن يتعقّب عليه.

الثامن عشر: توجيه لبعض أقوال الداودي، دون أن يوافقَه عليها.

التاسع عشر: حكم ابن حجر على الداودي بأنّه بالغ في كذا.

العشرون: مواضع يذكر فيها قولَ الداودي ولا يعقب عليه، ثمّ يذكر قولاً آخر ويرجّحه.

الواحد وعشرون: مواضع ذكر فيها ابنُ حجر رأيَ الداودي ومن رجّح رأيه من العلماء، واعتراضَه على ذلك، أو ما يشبه الاعتراض.

الثاني والعشرون: نقل أقوالا عن الداودي سبقه إليها غيرُه، وهي غلط.

الثالث والعشرون: تراجع ابن حجر عن اعتراضه على الداودي سابقاً.

الرابع والعشرون: التنبيه على سبب إنكار الداودي لبعض ألفاظ الحديث، أو الاعتراض عليها، ثمّ الجواب على ذلك.

الخامس والعشرون: مواضع نقل فيها ابن حجر تعقبَ الداودي على غيره، ثمّ ذكر ما يؤيّد تعقّبه.

---

(١) المصدر السابق، ٥١٣/٦.

(٢) المصدر السابق، ٥٣١/١١.

السادس والعشرون: مواضع ردّ فيها على الداودي دون أن يعيّنه، وعُرف ذلك من موضع سابق.

السابع والعشرون: مواضع ينسب فيها القول للداودي وطائفة من العلماء أو للداودي ومَن تبعه، سواء تعقّبه أو لم يتعقّبه.

الثامن والعشرون: ذكر من صوب رأي الداودي، ثم ردُّ ذلك أو توجيهُه.

التاسع والعشرون: توقف ابن حجر عن الحكم بتخطئة الداودي ومن معه.

الثلاثون: مواضع وافق فيها الداوديَّ كثيرٌ أو قليلٌ ممن جاء بعده من العلماء.

الواحد والثلاثون: مواضع ذكر فيها رأيه هو، ثم ذكر رأي الداودي ولم يعقب عليه.

الثاني والثلاثون: مواضع ذكر فيها كلام الداودي وتعقبه في جزء منه، أو وافقه على جزء منه.

الثالث والثلاثون: مواضع ذكر فيها رد الداودي على غيره ووافقه في جزء منه، وتعقبه في جزء آخر، أو تعقبه مطلقاً.

الرابع والثلاثون: توهيم ابن حجر للداودي في بعض ماذكره (أو نقل ذلك عن غيره).

الخامس والثلاثون: زيادة وجوه من الرد لم يذكرها من تعقب كلا م الداودي.

السادس والثلاثون: موافقة ابن حجر الصريحة لبعض من اعترض على كلام الداودي.

السابع والثلاثون: مواضع أورد فيها كلامَ الداودي للإحتجاج بما في المذهب المالكي، أو من يخالفه من علمائه.

الثامن والثلاثون: مواضع اكتفى فيها بذكر قول الداودي وحده ولم يعلق عليه.

التاسع والثلاثون: الاحتجاج بنقل الداودي لاتفاق العلماء.

الأربعون: جواب ابن حجر (أو غيره) على بعض إشكالات طرحها الداودي على أحاديث البخاري.

الواحد والأربعون: مواضع يذكر فيها قول الداودي وقولَ غيره، ثم يرجح قول هذا الغير.

الثاني والأربعون: اعتراضات من ابن حجر على الداودي فيها نظر.

الثالث والأربعون: مواضع تردد فيها ابنُ حجر في رد كلام الداودي.

الرابع والأربعون: حكم ابن حجر على الداودي بالغفلة عن شيء ما.

الخامس والأربعون: مواضع أورد فيها قولَه، ثم احتج له بما يؤكده.

السادس والأربعون: مواضع صدَّر فيها الكلامَ بذكر قول الداودي، ولم يعقب عليه.

السابع والأربعون: مواضع أورد فيها قوله، وأورد كلام من تعقبه وسكت.

الثامن والأربعون: ذكر الفاظ من صحيح البخاري ذكرها الداودي، ووافقه غيره عليها، ولكن ابن حجر لم يجدها.

التاسع والأربعون: مواضع يرد فيها على الداودي، ثم يذكر مستنده في ذلك.

هذه جملة المواضع التي وردت في فتح الباري، وإنّ المتمعّنَ فيها جيّداً يدرك ما يلي:

أ - اهتمامُ ابن حجر بنقل أقوال الداودي، ولو لم تكن ذاتَ قيمة لم يهتمّ بها هذا الاهتمامَ، بغضّ النظر عن كونه يتفق معها، أو يختلف.

ب - أنّ نسبة كبيرة من هذه المواضع وقعت فيها موافقةُ ابن حجر للداودي موافقةً صريحةً أو محتمِلة، لأنّ سكوتَ ابن حجر عن التعليق على أقوال الداودي ربّما يعني أنّه يوافقه عليها.

وكذلك سكوتُه على التعليق على مَن تعّقبه ربّما يحمل في طياته إشارةً إلى عدم رضاه عن قول المتعّقب أو توقّفه في ذلك على الأقلّ.

ج - اعتماده عليه في نقل بعض أقوال المذهب المالكي.

الخاتمــة

وفي ختام هذا البحث يمكن تسجيل ما يلي:

١ – هذا البحث مُلخّص من بحث كبير يبلغ ثلاثمائة صفحة أو يزيد، قد شارفتُ على الانتهاء منه، وهو يشمل الكلام على الإمام الداودي مُحدّثاً وفقيهاً، وبيانِ منزلته ومكانته في المذهب المالكي، واستعراضِ آرائه الفقهية وفتاواه في النوازل التي كان يُسأل عنها، ومقارنةِ هذه الفتاوى بقواعد المذهب المالكي، وآراء غيره من الفقهاء. وهو بحث لا أعلم أنّ أحداً اهتمّ به، أو تكلّم عنه.

٢ – لقد شعرت بأني أديتُ بعضَ الواجب نحوَ إمام كبير من أئمّة المسلمين، إذ أسهمتُ في التعريف به والتنويهِ بعلمه وفضله، ومكانتِه بين أهل العلم، حتى لا يبقى في زاوية النسيان، لايكاد يعرفه كثيرٌ من طلاّب العلم.

٣ – لقد ظهر واضحاً أنّ الإمام الداودي كان إماماً كبيراً تبوّأ بين العلماء منزلةً كبيرةً، وأثنى عليه العلماء ووصفوه بأوصاف من العلم والفقه في فروع المعرفة الشرعية المختلفة، خاصّة علوم اللغة والحديث والفقه.

٤ – أثبت البحثُ عدمَ صحّة ما قيل من أنّ الداودي لم يحظَ بالتتلمذ على المشايخ، وأنّه أدرك منزلتَه بجهده وعصاميته، وظهر ضعفُ هذه الدعوى من خلال ما أوردناه من ذكر بعض مشايخ الداودي، ومن خلال دراسةِ العصر الذي عاش فيه الداودي، إذ كان عصرَ الرواية والرحلة في طلب العلم واتّصال المشرق بالمغرب.

٥ – انفرد البحثُ بذكر مشايخَ للداودي لم تذكرْهم المصادر التي ترجمت للداودي.

٦ – أضاف البحث جملةً من تلاميذ الداودي لم يذكرهم من ترجم له، بل إنّ أكثرَ ما ذكر في هذا البحث من تلاميذه لم تذكرهم مصادر ترجمة الداودي، وكان على رأسهم الإمامُ ابن عبد البرّ الذي نوّه بالإجازة التي أرسلها إليه الإمام الداودي.

٧ – أثبت البحثُ عدمَ صحّة ما ادّعاه البعضُ من أنّ الحافظ ابنَ حجر لم يكن يرتضي أقوالَ الداودي غالبا، وظهر أنّ نسبةَ ما حصلت فيه الموافقةُ من ابن حجر للداودي – ضمنية كانت أو صريحة – كبيرة، يضاف إليها أنّ كثيرا من أقوال الداودي نقلها ابنُ حجر

دون أن يعلّق عليها أو يعترض عليها، وأنّ ما ساقه من أقوال لبعض العلماء – اعتراضاً على الداودي – لم يظهر رضاه عليها أو عكسه، بل إنّ هناك أقوالاً كثيرةً دافع فيها عن الداودي، وصوّب رأيه فيما ذهب إليه.

وأمّا ما صرّح بردّه، أو ما يشبه الردّ، فقد بلغت نسبتُه ٢١,٥٪ فقط من مجموع ما صرّح ابن حجر بنقله عن الداودي.

٨ – أظهر البحث احتفاءَ العلماء واحتفالَهم بأقوال الداودي، فلا يكاد يخلو كتاب من كتب الحديث، أو الفقه، من ذكر قول من أقواله.

٩ – أظهر البحث مكانةَ الداودي في المذهب المالكي، وهذا من خلال ما ظهر من اهتمام كتب المذهب المالكي بنقل أقواله في المسائل والنوازل، وسوف يتضح ذلك أفضلَ وأكثرَ عندما نُصدر فتاواه التي كان يُصدرها في النوازل المختلفة.

أسأل الله تعالى أن يكتب لنا بهذه الأسطر القلائل أجرَ مَن أسهم في خدمة العلم، وخاصّة التراث العلمي والمعرفي لعلماء المغرب في القديم والحديث، هذا التراثُ الذي ما زال يحتاج إلى جهود كبيرة ليَخرج إلى النور، ويعمَّ نفعُه الناس جميعا.

فهرس المصادر والمراجع

١. **أخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم**، محمد بن عليّ بن حمّاد، تح: د. التهامي نقرة، د. عبد الحليم عويس. دار الصحوة. القاهرة. ١٤٠١.

٢. **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، أحمد بن خالد بن محمد الناصري، تح: جعفر الناصري/ محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

٣. **أعلام المغرب العربي**، عبد الوهاب منصور، المطبعة الملكية. الرباط. ١٤٠٦هـ. ١٩٨٦م، ٣/١٤.

٤. **أعلام ليبيا**، طاهر أحمد الزواوي الطرابلسي، ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٩٦١م.

٥. **الأعلام**، الزركلي، ط١١، دار العلم للملايين، بيروت. لبنان. ١٩٩٥م.

٦. **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، عياض بن موسى اليحصبي السبتي، تح: يحيى إسماعيل، ط١، دار الوفاء، مصر، ١٤١٩هـ. ١٩٩٨م.

٧. **الأموال**، الداودي: أحمد بن نصر، تح: محمد حسن الشلبي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمّان، ٢٠٠١، وتح: رضا محمد سالم شحادة، مركز إحياء التراث المغربي بالرباط، (رسالة جامعية)، ١٩٨٨م. (صورة من الرسالة بمركز جمعة الماجد، دبي).

٨. **الأنساب**، عبد الكريم السمعاني، تح: عبد الله عمر البارودي، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨م، ط١.

٩. **البيان والتحصيل**، ابن رشد القرطبي، تح: سعيد أعراب، ط٢، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٨هـ. ١٩٨٨م.

١٠. **التاج والإكليل لمختصر خليل**، محمد بن يوسف العبدري، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨.

١١. **تاريخ ابن خلدون**، عبد الرحمن بن محمد ، دار القلم، بيروت، ١٩٨٤، ط٥.

١٢. **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، الذهبي، تح: عمر عبد السلام تدمرى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، ط١.

١٣. **تاريخ التراث العربي**، فؤاد سزكين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨م.

١٤. **تاريخ الجزائر العام**، عبد الرحمن الجيلالي، ط٤، دار الثقافة، بيروت، ١٤٠٠هـ. ١٩٨٠م.

١٥. **تاريخ ليبيا من الفتح العربي حتى مطلع القرن التاسع الهجري**، إحسان عباس، ط١، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، ١٣٨٧هـ. ١٩٦٧م.

١٦. **تخريج الدلالات السمعية**، الخزاعي التلمساني، تح: أحمد محمد أبو سلامة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٠١هـ. ١٩٨١م.

١٧. **تعريف الخلف برجال السلف**، أبو القاسم الحفناوي الديسي، ط٢، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م.

١٨. **التكملة لكتاب الصلة**، أبو عبد الله ابن الأبار القضاعي، تح: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، لبنان، ١٤١٥هـ. ١٩٩٥م.

١٩. **توشيح الديباج وحلية الابتهاج**، القرافي، تح: أحمد الشتيوي، ط١، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٣هـ. ١٩٨٣م.

٢٠. **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، ابن ناصر الدين الدمشقي، تح: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٣م، ط١.

٢١. **جامع مسائل الأحكام لما نزل من القضايا بالمفتين والحكام**، أبو القاسم البُرزلي، تح: محمد الحبيب الهيلة، ط١، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٢م.

٢٢. **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، عبد الرحمن الثعالبي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

٢٣. **الحطة في ذكر الصحاح الستة**، السيد صديق حسن القنوجي، ١ط، دار الكتب التعليمية، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٤. **الحلة السيراء**، القضاعي، تح: الدكتور حسني مؤنس، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥م.

٢٥. **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، ابن فرحون المالكي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٦. **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، ابن بسام: أبو الحسن علي، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م،.

٢٧. **الذخيرة**، القرافي، تح: محمد حجي وغيره. دار الغرب، بيروت، ١٩٩٤م،

٢٨. **الروض الأنُف في تفسير سيرة ابن هشام**، السهيلي، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر.

٢٩. **رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية وزهادهم ونساكهم**، وسير من أخبارهم وفضلهم وأوصافهم، أبو بكر المالكي، تح: بشير البكوش، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٣٠. **سير أعلام النبلاء**، الذهبي، تح: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي. مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٣، ط٩.

٣١. **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، محمد مخلوف، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٤٩هـ.

٣٢. **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، عبد الحي ابن العماد الحنبلي، تح: عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأرناؤوط، دار بن كثير، دمشق، ١٤٠٦هـ، ط١.

٣٣. **شرح صحيح البخاري**، ابن بطال، ضبط وتعليق: ياسر إبراهيم، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ. ٢٠٠٠م.

٣٤. **الصلة**، ابن بشكوال، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٦م.

٣٥. **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٣٦. **الغنية**، فهرسة شيوخ القاضي عياض، عياض بن موسى اليحصبي السبتي، تح: محمد بن عبد الكريم، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٧٩م.

٣٧. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ابن حجر، دار المعرفة، بيروت، تح: محب الدين الخطيب.

٣٨. **فهارس مخدوطات خزانة القرويين**، محمد العابد الفاسي، ط١، دار الكتاب، الدار البيضاء، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٣٩. **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمسلسلات**، عبد الحي الكتاني، ط٢، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٤٠. **فهرس المخطوطات المصوّرة**، سيد فؤاد، دار الرياض للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٥٤.

٤١. **فهرسة ابن خير الإشبيلي**، ابن خير أبو بكر محمد، تح: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ط١.

٤٢. **الكامل في التاريخ**، ابن الأثير، تح: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ، ط٢.

٤٣. **الكامل في ضعفاء الرجال**، ابن عدي الجرجاني، تح: يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩ - ١٩٨٨، ط٣.

٤٤. **مجالس القضاة والحكام والتنبيه والإعلام فيما أفتاه المفتون وحكم به القضاة من الأوهام**، القاضي أبو عبد الله المكناسي، تح: د. نعيم عبد العزيز سالم الكثيري. ط١. مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث. دبي. ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

٤٥. **مدرسة الإمام البخاري في المغرب**، يوسف الكتاني، دار لسان العرب، بيروت.

٤٦. **مدرسة الحديث في القيروان من الفتح الإسلامي إلى منتصف القرن الخامس الهجري**، الحسين بن محمد شواط، ط١، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ١٤١١هـ.

٤٧. **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**، عياض بن موسى اليحصبي السبتي، المكتبة العتيقة ودار التراث.

٤٨. **معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**، الدباغ الأنصاري، وأكمله ابن عيسى بن ناجي(ت٨٣٩هـ)، مكتبة الخانجي بمصر، المكتبة العتيقة بتونس، ط٢، ١٣٨٨هـ.

٤٩. **معجم الأدباء**، أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٥٠. **المعجم المفهرس أو تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة**، ابن حجر، تح: محمد شكور الميادیني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ. ١٩٩٨م، ط١.

٥١. **المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال**، الذهبي، تح: محب الدين الخطيب.

٥٢. **النجم الثاقب فيما لأولياء الله من المناقب**، ابن صعد التلمساني، (مخطوط).

٥٣. **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، ابن إدريس الحمودي الحسني، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٥٤. **النشاط الثقافي في ليبيا**، عمر أحمد، ط١، دار الكتب، بيروت. لبنان، ١٩٧١م. ١٣٩١هـ.

٥٥. **نظام الحكومة النبوية المسمّى التراتيب الإدارية**، عبد الحي الكتاني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٦. **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، أحمد بن محمد المقري، التلمساني، تح: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ.

٥٧. **نفحات النسرين والريحان فيمن كان بطرابلس من الأعيان**، أحمد النائب الأنصاري، (١٣٣٥هـ. ١٩١٤م).

٥٨. **النوازل**، عيسى بن علي الحسني العلمي، تح: المجلس العلمي بفاس، وزارة الأوقاف، ١٤٠٣هـ. ١٩٨٣م.

٥٩. **الوافي بالوفيات**، صلاح الدين الصفدي، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ. ٢٠٠٠م.

Abstract

The summary of the research of Imam Ad Dawoodi Al Masseeli Al Maliki and his book "The advice in Sahih Al Bukhari".

Dr. Abdel Aziz saghir Dokhan.

Since the spread of Islam in Algeria, the country has continued to play a great role in science giving. Great scientists left clear fingerprints in Islamic culture although some of them did not gain fame due to some historic circumstances.

In this research which is part of a greater research trais a translation by one of the greatest Hadith scholars of Maliki doctrine in Algeria: Imam Ahmad Bin Nasr Al Dawoodi Al Masseeli, the author of "The advice in Sahih Al Bukhari", which is the second explanation after that of "Khatabi". This book has been missing but the late Al Hafez Bin Hajar has narrated a lot of the sayings in this missing book in his own book.

In my research, I prepared a comprehensive translation of this great scholar's work, which has not been done before. I pointed out some of the mistakes done by those who tried to translate his work. I collected his ideas and sayings concerning the teachings of "Sahih al-Bukhari" which are mentioned in "Fath El Bari" and studied them in short. The details of his sayings will be explained later on in a book which will be issued shortly.